



PROVISIONAL

A/40/PV.21
9 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي بينيبي (إسبانيا)

ثم : السيد ماكينا (نائب الرئيس) (ليسوتو)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد السموع (غانا)

السيد الفيلالي (المغرب)

السيد اندرادي دياز-دوران (غواتيمالا)

السيد بارو (بربادوس)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن ملحق الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠المناقشة العامة (تابع)البند ٩ من جدول الأعمال

السيد السموع (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد وفد بلادي

أن يراكم يا سيدي تترأسون مداولات الجمعية العامة في هذه الدورة التاريخية التي تسجل الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة . وما كان يمكن للجمعية أن تكون أوفـر حظا من أن تعمل بقيادتكم في هذا الوقت . فقد استمر ارتباطكم الشخصي بالأمم المتحدة في خدمة حكومتكم المؤثرة خلال عقود ثلاث ، وما تتصفون به من حكمة ومهارة دبلوماسية مفتان معروفتان للجميع ويحترمهما الجميع . وأقدم لكم شخصيا تهانينا الحارة ولبلدكم وشعبكم .

ونود أيضا أن نعرب لسلفكم السفير بول لوساكا من زامبيا عن شكرنا وتقديرنا للأسلوب الماهر وال ممتاز الذي أدار به أعمال الدورة الماضية . وهو يستحق ثناء خاصا على المشاورات المكثفة والمضنية التي أدارها بنجاح في إطار اللجنة التحضيرية للاعداد للاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

ونود أن نفتنم هذه الفرصة لنعرب عن تعاطفنا وتعازينا الخالصة للمكسيك حكومة وشعبا للدمار الذي سببته الزلازل التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد . ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي من خلال منظومة الأمم المتحدة وغيرها مساعدة ملائمة للمكسيك تجعلها قادرة على استرداد قواها سريعا .

وقبل أربعين عاما ، بزغ من بين حطام الحرب العالمية الثانية ورمادها ، شعاع جديد من الأمل للبشرية بمولد الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو . وكان الآباء المؤسسون الذين طهرتهم خبرة حرب تعدّ أفظع الحروب وأوسعها تدميرا في تاريخ البشرية ، قد عقدوا العزم على الحيلولة دون اندلاع الحروب من جديد ، وتعهدوا بالسعي الى تحقيق عالم أكثر سلما ووثاما عن طريق التعاون الدولي . وكان الميثاق الذي صاغوه ثمرة للخبرة والحكمة والجهد التعاوني الدولي .

ومن جوانب كثيرة ، أثبتت هذه المنظمة الفريدة في العقود الأربعة الماضية أنها أكثر قدرة على الاستجابة والتكيف فيما يتعلق بالتمثّل للتحديات التي واجهت العالم ، عما كان متصورًا لها منذ أربعين عاما . وإننا لنعتز جميعا بأنه لم تحدث كارثة عالمية جديدة خلال السنوات الأربعين الماضية التي وجدت فيها المنظمة ، وذلك على الرغم من القيود التي تفرضها عليها الدول الأعضاء . وبالطبع سيزعم البعض أن السلم النسبي الذي تمتّع به العالم طوال هذه الفترة يعزى الى ما يسمّى توازن الرعب النووي أكثر مما يعزى الى الخدمات التي أمدتها الأمم المتحدة . ولكن أيّا كانت الأسباب ، فإن هناك دلائل توضح قدرتنا كمُنظمة على الحفاظ على حالة السلم النسبي بين الدولتين العظميين وبين البلدان ذات المعتقدات الايديولوجية المختلفة .

حقّا إن تهديد الحرب النووية والمعرفة الأكيدة بأنها إذا اندلعت ستؤدّي الى افناء البشرية كان لهما أيضا آثار مشبّطة على الدول الحائزة للأسلحة النووية . ونحن لن ننكر الدور الذي أسهم به توازن الرعب النووي في تحقيق حالة السلم النسبي الذي تمتّع به العالم خلال السنوات الأربعين الماضية . ولكن لا يُنكر أنّ أحد أنه لولا جهود الأمم المتحدة لا يمكن لبعض المصراعات ، التي جعلت أحيانا دول أعضاء مختلفة تتصادم فيما بينها ، أن تبتلع العالم بأكمله في لهيب كارثة لا يمكن التنبؤ بعواقبها . ينبغي اذن تقدير الأمم المتحدة والإشناء عليها للدور الذي أدّته بفعالية ونجاح بمفّة عامة في الحفاظ على السلم وصون الأمن الدولي .

أما أولئك الذين يتسرعون في الخط من قدر المنظمة العالمية ، فساود أن أذكرهم بمجرد اسهامات قلائل قدّمتها من أجل تحويل مسار التاريخ الى مجرى أفضل . وفي المجالين السياسي والانساني على وجه الخصوص ، يجب أن تعد الأمم المتحدة من بين أبرز معالمها أو منجزاتها : الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمد في ١٩٤٨ وأوحى بوضع عهدين رئيسيين ملزمين أحدهما بشأن الحقوق المدنية والسياسية ، والآخر بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اعتمادا كليهما في ١٩٦٦ ؛ واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمد في ١٩٦٠ ؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي اعتمدت في ١٩٧٩ ؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أُعتمدت في ١٩٧٩ ؛ والاعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعذيب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد الذي اعتمد في ١٩٨١ ؛ واتفاقية مناهضة التعذيب التي أُعتمدت في ١٩٨٤ .

وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي للأمم المتحدة أن تفخر بأنها أدخلت على حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم تحسينات ومكتسبات اقتصادية واجتماعية من خلال أنشطة وبرامج لهيئات مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من هيئات شتى أنشئت استجابة للاحتياجات الانسانية والانمائية .

وبالطبع لا يستطيع أحدا أن يدّعي أنه راضٍ تماما عن سجل الأمم المتحدة في المجالات جميعا . ولكن ينبغي أن نذكر أن المنظمة ليست سوى مرآة تعكس المعوقات التي تصادفها في مجال التعاون العالمي . فنحن لا نستطيع خلق العقبات داخل المنظمة ثم نقف خارجها لنوجه إليها إصبع الاتهام . فإنا إمّا مؤمنون بالفكرة الدولية وإما غير مؤمنين بها .

ففي حالات كثيرة كهذه ، أحبطت الجهود السلمية التي تبذلها الأمم المتحدة سواء من جانب الأطراف المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بنزاع ما أو من جانب بعض

الدول الأعضاء التي ترفض ببساطة ، على سبيل المثال ، أن تتحمل نصيبها من العيب المالي الناجم عن عمليات ميانة السلم التي تقوم بها المنظمة . غير أن ذلك لم يحصل بين المنظمة وبين مواصلة بذل جهودها لصون السلم في مواقع النزاع وضمان الامن الاقليمي والدولي بصفة عامة . وتعدُّ جهودنا في الكونغو وقبرص ، كما نضرب مثليْن اثنين ، دليلا على نجاح متواضع يضاف الى رصيد الأمم المتحدة .

ومن الواضح تماما أن الطابع المدمر للنزاعات بين البلدان هو الذي حال على مر السنين ، أكثر مما حال أي قصور للأمم المتحدة ، دون التوصل الى حلول يكتب لها الاستمرار . وهذه النزاعات التي تعتبر شديدة التعقيد والتي لاتزال تعجز منظمتنا وتحقق بها غيرة العدد ولكني سأقصر ملاحظاتي على عدد منها فحسب .

فمازال التعنت الاسرائيلي يحرم الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في وطن وفي انشاء دولة ذات سيادة خاصة به . ومازال اسرائيل حتى اليوم متشبثة برفضها إعادة الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها بشكل غير شرعي وضممتها بأعمال العدوان والتخويف الارهابي ، دون مراعاة لقرارات الجمعية العامة . وكان أن حرم الشعب الفلسطيني ، لفترة تناهز عمر الأمم المتحدة ، من حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية وهي أهداف غالية علينا جميعا من حيث المبدأ .

وحتى عندما خففت منظمة التحرير الفلسطينية من تشدد موقفها ، متحملة في سبيل ذلك تكلفة كبيرة ، وقبلت قرارات الأمم المتحدة التي تلزمها ضمنا بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ، لايزال هناك رفض محبط للتعامل مع ممثليها باعتبارهم محاوريين مقبولين . ومن الواضح أن أولئك الذين يرفضون بتعنت الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يعنيه تحقيق تسوية سلمية بل بالاحرى الحاق إهانة مدللة بالشعب الفلسطيني . وهل يوجد دليل على ذلك أوضح من الفارة الاسرائيلية الوحشية التي شنتها اسرائيل يوم الثلاثاء الماضي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس . ففي ضربة واحدة ، تسبب الاسرائيليون في موت كثيرين ، من بينهم تونسيون

أبرياء ، وشلّوا قوة الدفع الموجّهة نحو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية . ولتسمحوا لي أن أكرر مرّة أخرى وجهة نظر حكومتي بأنه ما من سبب أصدق لاستمرار التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، من أوجه الظلم والمعاناة التي لايزال الشعب الفلسطيني يتعرّض لها .

وإن الحالة في لبنان ، كما نعرف ، قد تفاقمت بصورة كبيرة بسبب استمرار إسرائيل على الحفاظ على ما يسمّى بمنطقة أمنية في جنوب لبنان بعد أن أعطت العالم انطباعاً بأنها انسحبت من لبنان . ولا يمكن لاستمرار تأييد إسرائيل للقوات العميلة لها - أي جيش جنوب لبنان - التي تعمل بنشاط في جنوب لبنان ، إلّا أن يضعف من الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة بهدف إعادة السلامة الإقليمية للبلاد .

وهذا يتناقض مع الغرض من إرسال قوات الأمم المتحدة المؤقتة الى لبنان . فإن التفويض الصادر الى هذه القوات ، والتي تفخر غانا بأنها تشترك فيها بفصيلة متواضعة العدد ، يتمثّل في مساعدة الحكومة اللبنانية على ارساء سلطتها وتأمين سيطرتها على كامل الحدود الإقليمية للبنان . ومن ثم يعبّر إنشاء إسرائيل لمنطقة أمنية داخل الأراضي اللبنانية في الجنوب خرقاً لقرارات مجلس الأمن والمقانون الدولي .

ومما يشير أسانا أيضا أن نرى ايران والعراق وقد انخرطتا في حرب مدمة باهظة الثمن ولا طائل من ورائها . والمستفيدون الوحيدون من هذه الحرب الماحقة هم الذين يبيعون الأسلحة للطرفين ، وبات الثمن الذي يدفعه الطرفان من الأرواح البشرية والدمار المادي يخطر القلوب . إننا ندين استخدام الأسلحة الكيميائية في هذا الصراع ، كما ندين اللجوء الى شن الهجمات العسكرية العشوائية على السكان المدنيين . ونشاهد ايران والعراق مرة أخرى التعاون مع الأمين العام للمساعدة في تحويل حالة الهدوء الحالية أو الركود النسبي في الصراع الى وقف لإطلاق النار من شأنه أن يؤدي الى وقف مبكر ودائم للأعمال العدائية ، وبالتالي الى تسوية سلمية للصراع .

وفي تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن بشأن مسألة قبرص أعرب عن اقتناعه بقرب التوصل الى اتفاق . ولقد خلص الى هذه النتيجة بعد مرور ما يقرب من عام من المشاورات المكثفة التي بلغت ذروتها في اجتماع مشترك عقد على مستوى عال بين الجانبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي . لذا كان من المؤسف أن الاتفاق المتوقع لم يتبلور حتى الآن .

فمن ناحية أعلن القبارصة اليونانيون قبولهم لمشروع الاتفاق الذي وضعه الأمين العام كأساس للمفاوضات . بينما تعهد القبارصة الأتراك من الناحية الأخرى بالبحث عن حل فيدرالي ، ولكنهم توقفوا عن اجراء مزيد من المناقشات المضمونية ، وشرعوا في اجراء استفتاء وانتخابات من جانب واحد . وتشكل الاجراءات التي يقوم بها القبارصة الأتراك في هذا الصدد خرقا لقرارات الامم المتحدة ولاسيما لقراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) ، ولا يمكن التفاوض عن تلك الاجراءات إذا كان الهدف النهائي هو تحويل الجزء الشمالي من قبرص الذي تحتله الطائفة التركية الى كيان منفصل .

فلا بد أن تبقى وحدة جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية الأساس الراسخ لأي حل سلمي ومشرف لقضية قبرص ؛ إذ أن عملية "البلقنة" لن تؤدي إلا الى تعميق الانقسام والعداوة بين الطائفتين اليونانية والتركية ، اللتين كتب عليهما أن تعيشا سويا في

جميع الاحوال . ونحن نحث الطرفين على السعي دون مزيد من الابطاء للتوصل الى حل دائم يقوم على أساس إقامة دولة فيدرالية ، على غرار ما اقترحه الأمين العام .

إن عمليات التخويف والتهديد السافر بالغزو ، الموجهة ضد شعب نيكاراغوا لم تخف حداثتها على الرغم من التزام هذا الشعب بالبحث عن حل سلمي لنزاعه مع جيرانه في أمريكا الوسطى . كما أن الانتخابات الحرة التي أجرتها حكومة نيكاراغوا قد رفضت وشجبت بلا سبب ظاهر ، من جانب نفس من يصرّون على ضرورة عودة العملية الديمقراطية الى ذلك البلد . ويبدو لنا أن من الغريب للغاية اطلاق وصف الارهابيين على ضحايا الغنائم المعارضة للحكومة الذين بُثت الالغام في موانئهم وخربت منشآتهم الاقتصادية .

وفي هذه الذكرى الأربعين لقيام الأمم المتحدة علينا واجب ندين به للسلم الدولي والعلاقات الودية ، هو أن نوضح للولايات المتحدة ، دون خوف أو قس ، أن سلوكها تجاه نيكاراغوا يمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ويعرّض الأرواح البشرية للخطر دون داع ، تحقيقا لمصالح إنسانية . فقيمنا الأخلاقية والقانونية تمنعنا من التفاضي عن الاجفاف الذي يتعرّض له شعب نيكاراغوا يوميا وباستخفاف صارخ . وما زالت عناصر الحل السلمي وأسه متاحة في عملية كونتادورا التي تحظى بتأييد ومباركة مجلس الأمن والمجتمع الدولي كله . ونحن نحث المجتمع الدولي على اقناع الولايات المتحدة بأن القوة ليست دائما هي الحق ، وهذا ينطبق بالتأكيد على حالة نيكاراغوا .

وبالرغم من الجهود الدبلوماسية المضنية المبذولة في إطار الأمم المتحدة وخارجها ، لا يزال النزاع في كمبوتشيا بعيدا عن الحل . وقد أبرز الصراع المسلح المستمر ما لهذا النزاع من أبعاد إقليمية وأبعاد دولية جغرافية سياسية .

كما أن انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان ودعم أنشطة الفدائيين من الأمور الأساسية لتحقيق تسوية سلمية . ويتمين على جميع الأطراف المعنية بالنزاع احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان . كما نحث الأمين العام على

مواصلة جهوده لتحقيق هذه الغاية من خلال المحادثات عن كثب التي يقوم بها ممثلها الشخصي .

وإنها لمصادفة سعيدة أن نحتفل هذا العام بالعيد الأربعين للأمم المتحدة ، وبالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ . وتتجلى الأهمية التاريخية لهذا الاعلان في الزيادة الكبيرة الماثلة اليوم في عضوية الأمم المتحدة . فالأغلبية الساحقة للدول الأعضاء الحاضرة هنا اليوم تدين بحريتها واستقلالها للانقضاء القوية والحاسمة التي شنتها الأمم المتحدة لاستئصال آفة الاستعمار من على وجه الأرض . ونحن نذكر بأن العديد من الدول الأعضاء لم تكن في ذلك الوقت محدّدة للاعلان ، ولكنه بمجرد اعتماده حظي بالتأييد الدولي ، وشبّه أنه يمثل لنا جميعا نقطة تحوّل في التاريخ الحديث . إلّا أنه من المؤسف في هذه المناسبة السعيدة أن نذكر أن عملية انهاء الاستعمار لم تستكمل في حالات عديدة مثل كاليدونيا الجديدة والجنوب افريقي .

إن ناميبيا وشعبها الذي طالت معاناته ، لايزالان يبرزحان تحت نير الحكم القمعي وغير الشرعي الذي تفرضه عليهما جنوب افريقيا العنصرية . ومن الواضح أن أعمال جنوب افريقيا في ناميبيا كانت تمثّل دائما نمطا منحرفا من النفاق وسوء النية . ولكن يبدو الآن أن جنوب افريقيا نفسها استنفدت جميع الحيل ، واضطرت الى كشف النقاب عن نيتها الحقيقية في الاستمرار في التشبّث ببقاء ناميبيا في قبضتها الاستعمارية ، وذلك باقامة حكومة مؤقتة مزعومة هناك . ويؤكد هذا الاجراء اصرار جنوب افريقيا على اقامة نظام عميل في ناميبيا .

وواضح أن ذلك النظام العنصري لا يلقي بالا على الاطلاق لخطّة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، ويسوق جميع الاعذار غير ذات الملة لتعطيل تنفيذها . والهدف الحقيقي الذي ترمي اليه جنوب افريقيا هو التهرب تماما من تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن لا يجوز أن تسمح الأمم المتحدة باستمرار تلك المهزلة بعد اليوم ،

وأن تسعى لأن تواجه جنوب افريقيا المسألة الحقيقية الوحيدة التي لاتزال معلقة فـ في خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، ألا وهي اختيار جنوب افريقيا للنظام الانتخابي الذي سيُتبع في وضع الاقليم على طريق الاستقلال .

ولكن الواضح أن جنوب افريقيا تهدف من تصرفاتها الاخيرة الى كسب الوقت . وحتى من ينادون "بالتعامل البنّاء" معها فزعوا من أعمالها وانضموا الى المجتمع الدولي في إدانة هذا العمل غير القانوني إدانة تامة ، وفي اعلان بطلانه . ويتعيّن من على الأمم المتحدة ممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا كيما تدفعها الى الشروع في تحقيق استقلال ناميبيا دون مزيد من الابطاء .

وبفضل الدعاية المتكررة تحوّل ما يسمّى بسياسة الربط الى شرط أساسي مسبّق لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهكذا احتجز استقلال ناميبيا رهينة لضمّان انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وهو أمر لا صلة له على الاطلاق بخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

ولا يمكن أن نبالغ في تكرار التأكيد على أن أنغولا في ممارستها لسيادتها الوطنية ، لها مطلق الحق في أن تضع على أراضيها أيّة قوات تختارها لمساعدتها فـ في الدفاع عن سلامتها الاقليمية . ألم تكن جنوب افريقيا هي المسؤولة في المقام الاول ، من خلال أعمالها العدوانية ، عن إدخال القوات الكوبية الى أنغولا ؟ أليست جنوب افريقيا مصرّة حتى الآن على دعمها للعميات وقوى الثورة المضادة التي تعمل فـ في أنغولا ؟ أليست هي التي قامت في أيار/مايو بعملية تسلّل مجهزة لنسف المنشآت النفطية في مقاطعة كابيندا في أنغولا ؟ إن النظام العنصري لا يبقي سوى أن تخلي القوات الكوبية له الطريق كيما يصبح له مطلق الحرية في تقويض استقلال وسيادة أنغولا وغيرها من دول خط المواجهة بحجّة واهية هي أنها تؤوي أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي المقاتلين من أجل الحرية .

وجدير بالذكر أن جنوب افريقيا ومؤيديها تجاهلوا عن عمد العرض الذي تقدمت به أنغولا ، والذي يقضي بانسحاب القوات الكوبية على مراحل ، والوارد في اتفاقات لوساكا . لقد تحلّت أنغولا بالتعقّل وجاهدت في البحث عن حل توفيقي لهذه المسألة . لذا فإننا لا نستطيع السماح بأن يضحى بحرية ناميبيا واستقلالها على مذبح ما يسمى بالربط أو "الارتباط البتّاء" .

ولم يقطع قرار مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي اعتمد بالإجماع في نهاية مداولات المجلس في حزيران/يونيه شوطاً كافياً . وقد عارضت نفس الدوائر المضادة طلب بلـسـدان عدم الانحياز فرض جزاءات ملزمة ، ولم يفعل القرار إلا أن حثَّ على اتخاذ تدابير طوعية انتقائية ضد جنوب افريقيا .

وُعد العالم بأنه سيشهد اجراءات أشدَّ قوَّةً ومنها امكان اتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع ، إذا لم تصلح جنوب افريقيا من اماليبها وفشلت في التعاون التام في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وحيث أن هذا الامتثال من جانب جنوب افريقيا لم يظهر في الأفق ، فإنه يحق للعالم أن يشهد تنفيذ التدابير التي وُعد بها .

وإننا نحثُّ على اتخاذ اجراءات فعَّالة ، ولاسيما الجزاءات الالزامية الشاملة من جانب مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق مادامت جنوب افريقيا تصرُّ على عرقلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وليس أمام مجلس الأمن خيار آخر إذا كان يريد ألا يفقد كل مصداقيته وهيبته في تلك المسألة .

لقد كرَّرت جنوب افريقيا العنصرية هجومها العسكري وعدوانها الارهابي على البلدان المجاورة تلك الاعمال التي لا يماثلها إلاَّ عنفها ووحشيتها ضد الاغلبية السوداء من سكانها التي تعيش في ظروف غير انسانية فيما يسمَّى بالبلانتومستانات . وكانت الاحداث التي تكشَّفت في ذلك البلد في العام الماضي كافية لان تدفع حتَّى أشد الحكومات والشعوب محافظة وقسوة الى اتخاذ اجراءات ضد النظام العنصري . وكانت الحالة حتَّى في ذلك الحين قد تدهورت وأدت الى خسائر كبيرة في الارواح .

وقد ثبت عقم حالة الطوارئ التي فرضت في ٣٦ مقاطعة في تموز/يوليه ، وكذلك فشلت المحاولات اليائسة التي بذلها النظام العنصري في جنوب افريقيا لحماية الفصل العنصري في مواجهة المد المتصاعد للمقاومة من جانب السكان السود . وقد وضع ذلك لكل ذي عينين ، فقد نفد صبر شعب جنوب افريقيا المقهور ولم يعد راغبا في أن يتحمَّل في صمت المهانة والظلم . ولم يعد شعب جنوب افريقيا راغبا في تحمل مضايقات الشرطة

وحرمانه من حقوقه الأساسية ، ولا يمكنه بعد الآن أن يتخلّى عن حقه في المشاركة في العملية السياسية في بلاده على أساس "صوت لكل شخص" .

وقد وصل الكفاح من أجل الحرية ومن أجل القضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا إلى مرحلة حاسمة . ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يكشف دعمه للمقاتلين من أجل الحرية للتعجيل بالقضاء النهائي على الفصل العنصري . ولهذا شعر شعب جنوب أفريقيا بالخذلان المؤلم عندما كان رد الفعل لإعلان بوتا حالة الطوارئ هو عجز مجلس الأمن ، وللمرة الثانية هذا العام ، عن التعبير عن ارادة سياسية كافية لفرض جزاءات اقتصادية الزامية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

ومن الملائم تماما والمحتّم بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة أن تكرّس الجمعية العامة جهودها من جديد لشن هجوم نهائي على حصن الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وعلى معقل الاستعمار الرئيسي في ناميبيا ، وعلينا أن نعمل للتعجيل بحركة التاريخ ، خاصة وأن مسيرته هي في اتجاه المزيد من الحرية والكرامة والعدالة لشعب جنوب أفريقيا كله دون تمييز بسبب العرق أو اللون .

ولازالت قارة أفريقيا - بالإضافة إلى مشاكلها السياسية - واقعة في براثن أزمة اقتصادية يبدو الأمل في الشفاء منها ضئيلا للغاية . وطبيعة هذه الكارثة والاجراءات التي اتخذت بشأنها حتى الآن معروفة جيدا بحيث لا تحتاج إلى تكرار الحديث عنها .

وتتطلب أزمة أفريقيا من المجتمع الدولي أن يهتم على وجه السرعة باحتياجات التنمية القصيرة المدى والمتوسطة المدى والطويلة المدى في المنطقة ، بينما يواصل جهوده المشكورة لمواجهة متطلبات الطوارئ الباقية للبلدان الأكثر تضرراً من النقص الشديد في الأغذية . وقد التزم القادة الافارقة في اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في منتصف تموز/يوليه في أديس أبابا مرة أخرى بتكثيف الجهود للتغلب على الازمة الاقتصادية وانعاش اقتصاداتهم المدمّرة . ولهذا فقد آن الاوان للبلدان المتقدمة النمو أن تترجم البيانات التي تتحدث عن الدعم والقلق إلى التزامات فعلية

بتقديم الموارد وكذلك بتنفيذ الاعلان المعني بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين في القرار ٢٩/٣٩ ، والقرار الذي اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية المنعقدة في تموز/يوليه ١٩٨٥ في جنيف حول نفس الموضوع .

وفي هذا الصدد ، تتحمل البلدان المتقدمة النمو ، نظرا لتقدمها الاقتصادي وسيطرتها على التجارة الدولية ، مسؤولية خاصة لاستكمال جهود التكيف التي تبذلها فعلا البلدان الافريقية وغيرها من البلدان النامية باتخاذ تدابير تستهدف تيسير استعادة التدفقات المالية والتخفيف من عبء الديون وتحسين أسعار السلع .

وفي موقف تحدق به مثل هذه الاخطار العديدة ، نعتقد أن الدورة التذكارية الاربعين للامم المتحدة توفر فرصة طيبة لجميع الدول للاشتراك في مناقشة جدية للخطوات العاجلة اللازمة لاستعادة التنمية المستمرة للاقتصاد العالمي . ولن يعني التكافل شيئا إذا لم يكن بوسعنا أن نعمل جنبا الى جنب من أجل حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه كلاً من الدول النامية والمتقدمة النمو .

واسمحوا لي أن أتحث قليلا عن تجربة غانا في الفترة الاخيرة . لقد بذلنا جهودا مضيئة لترتيب اقتصادنا بتنفيذ سياسة اصلاحية لاعادة الحوافز للمنتجين واصلاح البنية الاساسية وتحسين الادارة الشاملة للاقتصاد الوطني . وبينما كنا ننتقل ببعض الدعم الدولي ، وهو ما نعترف به ونقدّره ، إلّا أنه يقصر كثيرا عن المستويات التي كنا نحتاج اليها ولايزال غير متوافق مع تفضيلات الشعب الغاني . وما لم يقيم المجتمع الدولي بجدية باكمال جهودنا ، فإن الخطب التي نتحدث عن الدعم سيكون لها وقع مؤلم ليس في منطقتنا وحدها وإنما أيضا في المناطق التي يوجد فيها من يجاهدون في سبيل تحسين مصيرهم الاقتصادي .

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي في هذا الصدد بأن أعرب من جديد عن اعتقارنا بأن الحلول الجزئية المرتجلة لن تحل المشاكل الاقتصادية المعقدة العميقة الجذور التي تواجه العالم اليوم . وهي لن تؤدي في أفضل الحالات إلا الى تأجيل اللحظة التي

تجبر فيها الظروف البلدان المتقدمة النمو على مواجهة الحاجة الى اجراء اصلاح هيكلي واعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية من جديد لتمكين البلدان النامية من تحقيق النمو والتنمية طويلة الامد . وتمثل التجارة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية جانبا كبيرا من التجارة الدولية في العالم اليوم ، وتعتمد ملايين عديدة من فرص العمل في البلدان الصناعية على الصادرات الى البلدان النامية . وسواء اعترفنا بذلك أم لا فان مأسرتنا مرتبطة ، وبالتالي فإن الوفرة الشديدة والحرمان لا يمكن أن يعيشا في ملام جنبها الى جنب الى الابد . ولنأمل أن هذه الدورة الاربعين ستجعل قيادة البلاد المتقدمة يتوصلون الى تفهم أعمق لهذه المسائل الهامة ، وتتطلع أعين العالم بأسره في الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة الى الجمعية العامة لكي ترى حلولا قاطعة للمشاكل الخطيرة التي تتمثل في الامن الدولي والاستعمار في افريقيا الجنوبية وتوفير الغذاء للجوعى الذين يتزايدون في العالم . وهذه الحلول تبدو سهلة المنال إذا ما استطعنا استجماع الارادة السياسية اللازمة للتوصل اليها . فلنعمل معا للوصول الى عالم أفضل ، لان الفشل سيكون له ثمن باهظ يفوق تمورنا .

(السيد الفيلالي)(المغرب)(ترجمة شفوية عن الفرنسية): تحتفل الأمم

المتحدة هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لانشائها، مدعمة بتجربة لم يسبق لها مثيل في العلاقات الدولية، رغم ما يوجب ذلك من بعض التخوف ازاء ضروريات التكيف في عالم تتسارع فيه التحولات على وتيرة لم نعرف لها من قبل مثيلا. وان بلدى والحالة هذه ليعلمن عن اغتباطه اذ يراكم تتولون مقاليد جمعيتنا العامة، مقتنعا بأن خبرتكم الطويلة وخصالكم الانسانية خير ضمان لنجاح اعمالنا خلال هذه الدورة الحاسمة. ومما يزيده من غبطتنا انكم تمثلون بلدا له مع المملكة المغربية علاقات عريقة في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يخلق اوجه تقارب عميقة بين شعبينا ويشكل كذلك نموذجا لحوار مثمر وغني بين حضارتين.

واننا لننتهز هذه الفرصة لنقدم تحياتنا لسلفكم، السيد بول لوساكا، الذي اثبت احساسه العميق بالمسؤولية وحضوره الدائم في ممارسة اعبائه.

ونود من جهة أخرى أن نعرب عن امتناننا للأمين العام لمنظمتنا، السيد خافيير بيريز دي كوييار، على ما يبذله من جهود لا تعرف الكلل وبانكار ذات وشجاعة وشبكات، لتفادى التوترات والمنازعات في جميع أنحاء العالم وبفتح المجال أمام حل سلمي للازمات المعقدة، تلك الازمات التي ترزعزع العلاقات الدولية.

لقد هزتنا تلك الفاجعة التي أصابت شعب المكسيك العظيم والصديق، ولقد غمرنا التأثر والاسى لما يقاسيه من معاناة عدد هائل من الأسر. ومن هذا المنبر، لا يسمني إلا أن أقدم أصدق مواساتي للشعب المكسيكي، وأؤكد له تضامنا المطلق معه وعزمنا على العمل، في اطار مجهود دولي عام، كي نقدم له ما يلزم من مساعدة ونحوث.

ان منظمتنا قد تعرضت لانتقادات كثيرة، غالبا ما كانت مبالغا فيها وتتعلق بفعاليتها وقدرتها على مواجهة مشاكل العالم المعاصر التي تزداد تعقدا يوما بعد يوم. ومع ذلك، فانها لم تكن في يوم من الايام اقرب الى تحقيق غايتها الا وهي أن تتسم بالعالمية، حيث أنها تضم اليوم مائة وتسعا وخمسين دولة، بينما لم تحضر منها إلا خمسون دولة في سان فرانسيسكو، عند المصادقة على الميثاق. ومن هنا نستطيع

أن نرى أوضح برهان على المساهمة الكبيرة لمنظمتنا في تحرير الشعوب من نير الاستعمار والاحتلال الاجنبي. وان التمثيل المتساوي لجميع الدول الاعضاء في جمعيتنا، مهما كانت رقعة اراضيها أو قوتها، والدفاع المستمر عن حقوق الانسان، دون تمييز على اساس اللون أو العرق أو الدين أو الاتجاه السياسي، قد جعل من الامم المتحدة رمزا لاكساب العلاقات الدولية طابع الديمقراطية . ان الامم المتحدة محفل فريد ومتميز للقاء والحوار بين جميع الدول، يمكنها أن تعالج فيه العلاقات الثنائية كما تعالج القضايا الكبرى ذات المصلحة العامة، وتسمى على هذا النحو الى خلق مناخ يلائم التقدم والسلم .

ورغم هذه الانجازات الكبيرة لمنظمتنا، فانها لاقت بالطبع مصاعب لكي تتكيف مع التغيرات الواسعة التي طرأت اثناء الاربعين عاما الاخيرة، سواء عند الحصول على السيادة الوطنية من طرف شعوب تمثل ثلثي الانسانية تقريبا وعانت من آثار الاستعمار والاستغلال؛ أو فيما يتعلق بالثورة التكنولوجية وتطوير الاسلحة النووية التي يملكها عدد محدود من الدول . وحتى ترسي بشكل أفضل دعائم مصداقيتها وقدرتها على البقاء، وجب على منظمتنا أن تواجه تحديات العالم الحديث عن طريق ترشيد اجراءاتها وسلوك المناهج المناسبة . وفي هذا الصدد لابد لنا أن نلاحظ أن المنظمة قد عجزت حتى الآن عن ايجاد حل ملائم لمسألة الامن الدولي ونزع السلاح، ولمسألة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، عادل ومنصف، وللأوضاع السائدة في الشرق الاوسط والجنوب الافريقي .

في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى الاربعين لمنظمتنا ، ينبغي لنا جميعا أن نتذكر تلك الارادة الصلبة للآباء المؤسسين " لانقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب " . وطوال هذه الاربعين عاما الاخيرة، بذلت منظمتنا جهودا حميدة كثيرا ما اتسمت بالامالة، مثل انشاء قوات الطوارئ تحقيقا لهدفها الاساسي وهو صيانة السلم والامن الدوليين . حقا لقد تجنب العالم، بالتأكيد، ويلات نار حرب عالمية كان يمكن أن تأخذ، في عصر اسلحة التدمير الشامل، ابعادا انتحار جماعي حقيقي . ومع ذلك فان المنازعات المحلية قد انتشرت، ولاسيما في المناطق المعوزة من العالم ، مما يحبط الجهود والتفخيات التي تبذلها الشعوب المعنية من أجل تنميتها الاقتصادية .

وقد حالت الاعتبارات الايديولوجية والصعاب الناتجة عن مناهج اتخاذ القرارات دون اضطلاع منظمنا بمهامها، بكل الفعالية المطلوبة ، في مجال تسوية هذه المنازعات التي غذتها وأدكتها التدخلات الخارجية وتجنيد وتمويل المرتزقة، فضلا عن منحهم تسهيلات للمرور. وان المملكة المغربية تمشيا في هذا مع توصية مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي انعقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٢، تؤيد جميع الجهود المبذولة في الامم المتحدة لوضع اتفاقية دولية ترمي الى منع هذه الانشطة. ومن جهة أخرى ، فقد أصبح من الملح تعزيز الوظيفة الوقائية لمجلس الامن وللاأمين العام على السواء، باعتبارهما طرفا ثالثا غير منحاز من أجل التدخل في الوقت المناسب لمنع انفجار حالات النزاع وذلك عن طريق استخدام جميع الاجراءات المتاحة في ميدان تسوية المنازعات بالطرق السلمية، مثل التحقيق أو الوساطة أو المصاحي الحميدة أو ارسال بعثات المراقبين .

وان المملكة المغربية، بوصفها مجاورة لاهم طريق للمواصلات البحرية، وهو مضيق جبل طارق الذي يربط المحيط الاطلسي بالبحر الابيض المتوسط، تسعى دائما، سواء في الجمعية العامة أو في لجنة نزع السلاح في جنيف، لخلق ظروف ملائمة للسلم والامن في البحر الابيض المتوسط . ومن منطلق موقعنا عند ملتقى أوروبا وافريقيا، أولينا اهتماما مستمرا للمؤتمرات المعنية بالامن والتعاون في أوروبا التي يشكل البحر الابيض المتوسط وشواطئه الجنوبية واحدا من عناصرها الاساسية .

ان السعي لايجاد أمن جماعي يستند الى التعاون يوشك أن يصبح مجرد أمنية اذا لم يستطع المجتمع الدولي أن يضع حدا للسباق الجامح للتسلح ولقيام الدول الكبرى بتكديس وسائل الدمار الشامل التي تزداد تطورا يوما بعد يوم .

ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح قد خلقت آمالا كبيرة ، من خلال الوثيقة الختامية والتدابير الهامة التي تضمنتها. ومع ذلك ينبغي أن نلاحظ ، انه بعد سبع سنوات من التفاوض في مؤتمر جنيف ، مازال التقدم غير كاف،

كما أن هذا المحفل انزلق في مناقشات اجرائية وجدل عقيم . غير أن أهمية الرهان الذي يتوقف عليه مصير الانسانية كلها، يفرض علينا أن نواصل ذلك الجهد دون كلل . والمملكة المغربية ، بوصفها عضوا في مؤتمر جنيف، ستسعى كما فعلت في الماضي ، ولاسيما في نطاق مجموعة ال ٢١ ، كي تتقدم بمقترحات عملية وبنائة بهدف الحد من سباق التسلح المخرب وتجميده .

وفي هذا العام ، بلغت نفقات التسلح في الواقع ما يزيد عن ثمانمائة بليون دولار ، في الوقت الذي يعاني فيه الجزء الأكبر من سكان العالم من علة التخلّف المزمّن . ولتخفيف حدة هذا التناقض ، يتعين علينا الحرص على إنجاح المؤتمر الدولي القادم المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، بتوجيه الدعوة بصفة خاصة إلى جميع البلدان المعنية كي تشترك بفعالية في الأعمال التحضيرية .

إن مشكلة التنمية في عالمنا المعاصر ، والحاجة إلى تحويل هياكل الاقتصاد العالمي ، وضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . هي مشاكل تتجاوز بالتأكيد فسي تعقيدها الاهتمامات الأصلية لواضعي ميثاق الأمم المتحدة .

إن الاضطراب الحالي الذي يسود الاقتصاد الدولي ، المتميز بانخفاض الانتاج العالمي ، وتفاقم البطالة ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، والعودة إلى الاجراءات الحمائية ، والاضطراب المالي والاختلال المزمّن في ميزان المدفوعات الجارية والمستوى المتفجر للدين الخارجي ، والنقل العكسي للموارد ، وتقهر التعاون الدولي . كل هذا يعني أن الازمة الاقتصادية لم تغض أبدا منذ الحرب العالمية الثانية إلى مثل هذا القدر من الاضطرابات التي نشاهدها اليوم . ولقد تباينت الاثار المتخلّفة عن هذه الازمة . حيث تعاني بلدان الجنوب من عوائق تكنولوجية هائلة وتشهد عودة كوارث المجاعة والابوة التي اعتقدنا أنها قد اختفت تماما . ويحدث هذا في الوقت الذي استطاعت فيه بلدان الشمال التغلب على الازمة بل وتشهد بعض الانتعاش في نشاطها الاقتصادي بفضل مواردها التكنولوجية والمالية والبشرية ، وفي الوقت نفسه ، يحيق خطر شديد باتفاق الاستراتيجية الانمائية الدولية التي اعتمدتها جمعيتنا بعد جهد شاق . وفي مواجهة هذه الحالة المتفاقمة ، نخلص إلى أن المساعدة الدولية مهما كانت ضرورية ، لا يمكن أن تعادل إقامة قواعد اقتصادية أكثر عدلا وانصافا ولا أن تحل محلها . وهذا وحده يجب أن يحفز العالم المتقدم على أن يعترف ، بعيدا عن أي أنانية وطنية ، بضرورة التعديل الجذري للآطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ومع ذلك ، ومن حيث الالتزامات ، يؤكد المغرب ، بأقصى ما يمكن من تصميم ، أن تنميتنا هي المسؤولية الأساسية لحكوماتنا ، مع بقائها ، علاوة على ذلك ، الهدف الأولي للأمم المتحدة والمحور الأساسي للتعاون الدولي .

وفي هذا السياق نأمل بكل قوة أن تحقق الدورة الأربعون لجمعيةنا تقدما ملموسا في إتمام مدونتي قواعد السلوك المتعلقةتين بنقل التكنولوجيا وبالشركات عبر الوطنية ، وفي تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وفي بدء المفاوضات الشاملة . ولكن توجد حاليا ثلاث مشاكل ذات أهمية حاسمة تسترعي انتباهنا وهي : الدين الخارجي واصلاح النظام النقدي الدولي ، والحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، والتعاون بين الجنوب والجنوب على الصعيدين الاقليمي والثنائي .

ان المديونية العالمية توجد في صلب التحولات الهائلة التي تجرى في الوقت الراهن . وان الدين الخارجي للبلدان النامية ، نظرا لهيكله الجديد والتكلفة الكبيرة لخدمته ، أصبح الآن يتجاوز قدرات الاقتصادات الوطنية على تسديدها ، ويغلت من تحكم السلطات الحكومية ، ويهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلدان المدينة ، وفي نفس الوقت يعرّض النظام المصرفي الدولي للخطر كما يقلب رأيا على عقب المعطيات السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونتيجة لذلك فاننا نعتبر أن الدين الخارجي قد فقد ، الى حد كبير ، خصائصه المصرفية والمحاسبية وأصبح مشكلة ذات جوهر سياسي واجتماعي ، وان سياسات التكيف المطبقة في عدة بلدان تؤدي في كثير من الاحيان الى حلقة مفرغة من الفاقة ومن عدم الاستقرار .

وفي هذا الصدد ، تعتبر المملكة المغربية أن الدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالديون الافريقية ، فضلا عن أحكام توافق الآراء في قرطاج في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، والقرار المتعلق بالديون الخارجية الذي اتخذته المؤتمر الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز في لواندا في الفترة الاخيرة ، كلها تشكل مبادرات متكاملة من حيث أنها تمثل قاعدة ممتازة لتحديد اطار مرجعي ، بغية البحث عن حل عادل ودائم لمشكلة

المديونية الخارجية ، قائم على الاتفاق المتبادل والمسؤوليات المشتركة بين المدينين والدائنين ، وأيضا على الرابطة الضرورية بين الديون الخارجية وتمويل التنمية والتوسع في التجارة الدولية .

ومن ناحية اخرى ، وبما أن العالم قد تغير ، فقد أصبح إعطاء تعريف جديد للنظام النقدي الدولي ولدور صندوق النقد الدولي من موضوعات الساعة الملحة . وانه لحدونا الامل الاكيد أن تمهّد الدورة الاربعون للجمعية العامة في أقرب أجل للدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالنقد والشؤون المالية ، يتميز بمشاركة عالمية ، وفقا لما اقترحته القمة السابعة لبلدان حركة عدم الانحياز المجتمعة في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ . وينبغي أن تشكل نتائج هذا المؤتمر جزءا من عملية المفاوضات الشاملة التي وصفت هي نفسها ، بحق ، بأنها « هدف سياسي رئيسي » ، للمجتمع الدولي ومن أجله .

وفيما يتعلق بالحالة في افريقيا ، فإن المغرب ، باعتباره بلدا افريقيا ، يرى أنه مما لا غنى عنه أن تدعي الجمعية العامة للأمم المتحدة الى عقد دورة استثنائية للنظر في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

ولقد اعتمدت جمعيتنا ، في الواقع ، أثناء انعقاد دورتها التاسعة والثلاثين ، بتوافق الآراء ، اعلانا هاما يعترف منذ ذلك الحين بأن افريقيا ، على الرغم من امكانياتها الاقتصادية الهائلة ، ليست فقط القارة الاضعف تجهيزا بالمعدات والاقل تصنيعا ، بل أنها أيضا الاقل نموا فوق ظهر الأرض . ففي افريقيا ، ثلثا البلدان النامية غير الساحلية وثلاثة أرباع البلدان الاقل تقدما في العالم ، في حين أن أربعة أخماس بلدان هذه المنطقة تقع حاليا تحت طائلة الجفاف والتصحر .

ومن ثم فإن المملكة المغربية مقتنعة بأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقبل أن تعلق به تهمة عدم تقديم المساعدة الى هذه القارة الموجودة في خطر ، وتعلن أن من الواجبات الاولى أن تعرب عن تضامنها مع البلدان الافريقية ، في كفاحها من أجل البقاء والتنمية والكرامة .

أما الوجه الآخر لمشكلة العالم الثالث الكامنة في اضطراره بمسؤوليات مصيره ، فإنها تتضح في التعاون بين دول الجنوب ، ذلك التعاون الذي توجد أمامه آفاق متسعة . ونحن مقتنعون بأنه ، في الوقت الذي يجرى فيه تحديد نطاق الهياكل الجديدة للاقتصاد العالمي ، فإنه لن يتحقق إقامة نظام اقتصادي دولي جديد دون إحراز تقدم ملحوظ في مجال التعاون فيما بين البلدان النامية ، مع العلم بأن هذا التعاون بقدر ما يهدف لتحقيق الاستقلال الذاتي الجماعي ، لا يعني بتاتا الانكماش ، ولا يشكل من شئ أي موقف مسبق أو أي بديل ممكن للحوار بين الشمال والجنوب .

وبهذه الروح فإن التعاون الذي ينميه بلدان أفريقيا على المستويين الثنائي والاقليمي هو المظهر الساطع لذلك ، وهو يتخذ أشكالاً مختلفة منها : المساهمة المالية في خطة عمل بلدان حركة عدم الانحياز لمواجهة الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا . والتبرعات المقدمة الى اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف ، في منطقة الساحل . والقروض التي تستهدف تمويل الاعمال المتعلقة بالهياكل الاساسية ، والتبرعات بالاجهزة والمعدات ووسائل النقل ، والاشتراك في مشروعات استغلال المناجم ، وتدريب الموظفين ، والمساعدة التقنية ، وتوفير الامدادات الصحية والبيطريية ، وتقديم المساعدات في مجال الاغذية ، وتقديم الاسمدة وتأجيل تسديد الديون .

وفي نفس الوقت الذي ندعو فيه البلدان المتقدمة الى اعطاء الدليل على ارادتها السياسية الثابتة في جهودها المبذولة من أجل تحقيق التضامن والترابط مع العالم النامي ، فان بلدي يعتبر أنه بتعزيز التعاون بين دول الجنوب ، ستقوم مجموعة ال ٧٧ . في نفس الوقت ، بالاعلان عن تصميمنا أمام المجتمع الدولي وعن ارادتنا المشتركة في تحمل مصيرنا ، في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

وعلى الرغم من جميع الجهود وجميع المبادرات ، العربية منها والدولية ، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني النفي والاحتلال الاجنبي ، مع كل ما تنجم عنه هذه الحالة من معاناة وحرمان . فلا تزال اسرائيل مستمرة في ممارسات القهر الجماعي ، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الاساسية في تجاهل تام لجميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو عن مجلس الأمن .

والأكثر من ذلك أن اسرائيل قد جعلت من ارهاب الدولة وسيلة مفضلة لسياساتها العدوانية ، خارقة بذلك المبادئ الاساسية للقانون الدولي ، كما يشهد على ذلك العمل الاجرامي الذي كان ضحيته الشعب التونسي الشقيق ومركز القيادة العام لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وان مسؤولية منظمنا في هذا الموضوع هي مسئولية اساسية لان منظمنا هي التي قررت بادية ذي بدء ايجاد دولتين في فلسطين . والآن ، وبعد مضي أربعين عاما ، نلاحظ أن الشعب الفلسطيني لا زال محروما من حق تقرير المصير ومن حقه في الوجود كدولة مستقلة ، وهو شيء لا يمكن التوصل بدون تحقيقه الى أي حل سلمي ودائم لمسألة الشرق الاوسط بكاملها .

وقد أبدى العالم العربي ، الذي اجتمع في قمة فاس في عام ١٩٨٢ روحا واقعية

ومنطقية وكذلك استعدادا للتراضي ، باقتراحه مشروع سلام صادق استقبالا حسنا من المجتمع الدولي بأكمله . وازاء هذا الموقف المتسامح الذي هو في صالح السلام ، ماذا كان رد اسرائيل غير مضاعفة أعمال القمع والطرده واقامة المستوطنات الجديدة ؟ وأمام تصاعد العنف ، حرص صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، بمفته الرئيس الحالي للقمة العربية ، على الدعوة لعقد دورة استثنائية لهذه القمة لبحث التطور الخطير للحالة . وهكذا تمكنت قمة الدار البيضاء من أن تؤكد ثانية ، بهذه المناسبة ، تمسكها بمشروع فاس للسلام ، الذي يعني تنفيذه انسحاب اسرائيل المسبق من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . بها فيها مدينة القدس الشريف .

وفي هذا الاطار ، وجهت البلدان العربية نداء الى الامم المتحدة كي تأخذ على عاتقها دورا جوهريا في بداية عملية السلام ، وبخاصة عن طريق الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف المعنية وكذلك الدول الكبرى الاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

وأخيرا ، فقد أبدى القادة العرب في القمة الاستثنائية إحساسا شديدا بالمسؤولية ورغبة في السلام عندما شجبوا بقوة الارهاب بجميع أشكاله وأيّا كانت مصادره ، مع تأكيد تمسكهم بمبادئ الحق والعدالة للدفاع عن قضية شعب فلسطين المشروعة . وفي هذا الاطار ، ستواصل المملكة المغربية تأييدها لكفاح هذا الشعب بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، لاسترداد أراضيه وإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة .

ان بلدي الذي ما انفك يقيم علاقات أخوية مع الشعب اللبناني ، متأثر بشدة للأحداث المأساوية التي تدهم ذلك الشعب مع ما تؤدي اليه هذه الاحداث ، بشكل شبه يومي ، من ضحايا بريئة ومن دمار . واننا نؤكد من جديد دعمنا لاحترام وحدة هذا البلد وسيادته وملامته الاقليمية ، كما أننا سنواصل العمل ، في جميع المحافل الدولية ، كي يستعيد لبنان أمنه واستقراره ولكي يصبح من جديد رمز التعايش بين مختلف المجتمعات المعنية .

ولقد ابتليت المنطقة بحرب أخرى بين الاشقاء ، بين العراق وايران ، وضعت بلدين مسلمين متجاورين وجها لوجه ، ولا تزال مستمرة رغم العديد من محاولات المصالحة والوساطة على الصعيدين الاقليمي والعالمي . ولكن لسوء الحظ ورغم اليد التي مَدتها العراق مرارا، تبدي ايران تعنتا كبيرا ، حاكمة بذلك بالفشل على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاعادة العلاقات السلمية وعلاقات حسن الجوار بين البلدين . وكلنا أمل في أن تَلين ايران موقفها وتشارك بعزم في عملية السلام احتراماً لمستقبل مشترك تمليه المعطيات الجغرافية والتاريخية .

ان الحالة في الجنوب الافريقي هي في صميم مشاغل المجتمع الدولي بأكمله ، وان السيادة غير المسؤولة والقصيرة النظر التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا تهدد باشغال النار حقا في كامل القارة الافريقية وبتعريض الامن والسلم الدوليين للخطر . فالموضوع هو تحد فعلي لضمير الانسانية ، نظرا لأن ملطات جنوب افريقيا لا تزال ، على الرغم من العديد من القرارات التي اتخذتها منظماتنا والنداءات المتواصلة الصادرة عن الجمعيات الانسانية ، تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا وتمضي في سيادة الفصل العنصري وتعززها ، منتهكة بذلك أبسط حقوق الانسان وتقوم بين آن وآخر بأعمال العدوان المسلح ضد الدول المجاورة .

وما فتئ الشعب الناميبي الشقيق يعيش في ظل ارهاب نظام استعماري عنصري ، بعد مضي ثمانى سنوات على اتخاذ مجلس الامن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي ينص على تسوية سلمية وديمقراطية ، بما في ذلك تنظيم انتخابات حرة تحت رعاية الامم المتحدة . وتتفنن جنوب افريقيا في خلط الامور وفي خلق عقبات جديدة في طريق استقلال ناميبيا ، مكشفة في نفس الوقت جهودها العسكرية وممارساتها القمعية ضد السكان .

ان المملكة المغربية ، التي ما فتئت تمنح بدون تحفظ تأييدها لكفاح الشعب الناميبي الشقيق ، نرى لزاما علينا مضاعفة جهودنا في اللحظة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بغية الوصول الى تحرير الشعب الناميبي تحريرا كاملا مع احترام وحدته الترابية .

وكما كان الحال في الماضي ، فان تضامننا الكامل يتجه الى مكان جنوب افريقيا الذين يقاسون استغلالا مشينا الى أبعد الحدود . والذين يبرزون تحت نير التمييز العنصري ، الذي جعلت منه جنوب افريقيا نظاما للحكم . وفي الوقت الذي يشهد المرء فيه تكثيفا لم يسبق له مثيل في كفاح القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا ، مع مساندة اجماعية من قبل الرأي العام الدولي ، يتحتم على منظماتنا تعبئة كل ما لديها من وسائل للقضاء على نظام الفصل العنصري الذي عفا عليه الزمن وأوضع حد بمصدر من أخطر مصادر عدم الاستقرار في افريقيا .

وبدلا من مراعاة التطور الحتمي في اتجاه احترام كرامة الانسان والقيم الديمقراطية ، اختارت جنوب افريقيا لسوء الحظ الفرار الى الامام ، بتوجيه آلياتها الحربية ضد الدول المسالمة المجاورة .

ان المملكة المغربية تندد بالتدخلات الخارجية وانتهاك السيادة الوطنية وارهاب الدولة الذي تمارسه جنوب افريقيا ضد سيادة ليسوتو وبوتسوانا وموزامبيق وجمهورية أنغولا الشعبية . وان على الامم المتحدة أن تنفذ العقوبات اللازمة ، تطبيقا لاحكام الميثاق .

كما أننا دافعنا باستمرار عن حقوق جميع البلدان ذات الصلة في أن تختار بكل حرية أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، دون تدخلات خارجية ، سواء أكان ذلك في أفغانستان أو في كمبودشيا .

ان شعوب امريكا الوسطى تعيش صعوبات التخلف وتجاوبه مخاطر عدم الاستقرار والتدخل الاجنبي . ان المملكة المغربية تساند جهود البلدان المعنية من أجل اقامة تعاون اقليمي ومن أجل القضاء على أى تدخل في شؤونها الداخلية .

وان المبادرة التي قامت بها مجموعة كونتادورا في هذا الصدد ، والتي حظيت في ليما بدعم بلدان اخرى من امريكا اللاتينية ، لجديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار وتتلقى تشجيع المجتمع الدولي ، حتى يتم التوصل الى تطبيع العلاقات بين الدول المعنية في امريكا الوسطى على أساس الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية والسلامة الاقليمية .

أما فيما يتعلق بمنطقة شمال غرب افريقيا ، فأنني أرجو من الجمعية أن تمنحني انتباهها للنظر في مشكل هو أساسي بالنسبة لبلدى . واسمحوا لي أن أستعرض بايجاز نشأة ما يسمى ب « مسألة الصحراء الغربية » لتوضيح الوضع كما هو عليه الآن . فكما يعرف الجميع تطرقت الأمم المتحدة الى هذه المسألة منذ سنة ١٩٦٣ ، بناء على مبادرة من المغرب ، بنفس الطريقة التي تطرقت بها الى مسألة افني . وفي ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ ، التمت الجمعية العامة قبل كل شيء من :

« حكومة اسبانيا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، القيام فوراً باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحرير اقليمي افني والصحراء الاسبانية من السيطرة الاستعمارية ، والدخول ، لهذا الغرض ، في مفاوضات بشأن مشاكل السيادة التي يثيرها هذان الاقليمان » (القرار ٢٠٧٣ (د - ٢٠) .

وإذا كانت المفاوضات قد تمت فعلا بالنسبة لاقليم افني الذي عاد الى أحضان الوطن الام سنة ١٩٦٩، فانه كان يجب انتظار اتفاق مدريد المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ لانهاء استعمار الصحراء الغربية .

وبهدف إحباط هذه العملية نادى بعضهم في هذه المنظمة ذاتها بتنظيم استفتاء لتقرير المصير ، مدّعين عدم كفاية الاستشارة للجمعية النيابية الصحراوية التي وقعت في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ .

وتجاوزت المملكة المغربية هذا الطلب واقترحت جلالة الملك على أئداده الافارقة تنظيم استفتاء لتقرير المصير لاستشارة سكان الصحراء ، تحت رقابة دولية ، وتعهّد باحترام نتائج هذا الاستفتاء .

وهكذا تمكنت منظمة الوحدة الافريقية بالاجماع ، خلال قمتها الثامنة عشرة المعقودة في نيروبي ، من اتخاذ القرار ١٠٣(د - ١٨) الذي تعرب فيه عن ارتياحها للتعهد الرسمي الذي قطعه جلالة الملك الحسن الثاني على نفسه بقبول تنظيم استفتاء في اقليم الصحراء الغربية ، وقررت المنظمة بموجبه انشاء لجنة تنفيذ لها كامل السلطات ، ودعت الاطراف المتنازعة الى احترام وقف اطلاق النار فورا ، وطلبت من لجنة التنفيذ صياغة جميع التفاصيل المتعلقة بتنظيم الاستفتاء وتنفيذه .

واضطلعت اللجنة بمهمتها ووضعت جميع هذه الاجراءات خلال دورتين معقودتين في نيروبي في آب/اغسطس ١٩٨١ و شباط/فبراير ١٩٨٢، بمساعدة خبراء الامم المتحدة الذين أوفدهم الامين العام .

وللتعجيل بعملية الاستفتاء التي لم يبق إلا تحديد موعدها ، حضر العاهل المغربي الى هذه الجمعية في دورتها الثامنة والثلاثين سنة ١٩٨٢ ليحدد رسميا تعهدنا في نيروبي واستعداد المملكة المغربية للتعاون ، دون أى شرط وفي أى وقت ، لتنفيذ القرارات الافريقية .

فكيف يمكن اذن أن نفهم إقدام منظمة الوحدة الافريقية على قبول جمهوريّة وهمية ، منتهكة بذلك ميثاقها وغير مراعية لجميع مواقفها السابقة ورغبات المجتمع

الدولي ؟ لم يبق للمملكة المغربية في هذه الظروف سوى الانسحاب من منظمة سبق أن وضعت المملكة كل ثقتها فيها ، منظمة رجعت عن قرارها بأن حددت مصير سكان الصحراء سلفا ، فحلّت بذلك محلهم في الاعراب عن الارادة الصادقة لهؤلاء السكان .

ان المملكة المغربية تدرك تمام الادراك ما يهدد قارتنا الافريقية من مخاطر ، إزاء ما دُبر وقد يُدبر في المستقبل من محاولات متعددة للتخريب والانفصال استنادا الى التباين العرقي وضعف معظم الدول . واذا كنا قد انسحبنا من منظمة الوحدة الافريقية فلصالح افريقيا نفسها وحتى لا نزكّي عملية يمكن أن تكون آثارها المزعزعة للاستقرار بالغة الخطورة بالنسبة لعدد كبير من البلدان الافريقية .

ان المملكة المغربية ، التي كانت من مقدمي القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والذي نحتفل في هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماده ، لم تقصد من ذلك سوى الاعراب عن اخلاصها لمبدأ تقرير المصير .

وأود أن أوجه الخطاب الى اخواننا الافارقة لاقول لهم ان اضطرار المغرب الى اتخاذ القرار الاليم بالانسحاب من منظمة الوحدة الافريقية لم يكن عن طيب خاطر ولا بروح عدااء أو مقاطعة تجاه افريقيا . وعلاوة على ذلك فقد وجّه العاهل المغربي رسالة وداع الى مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، جاء فيها :

« ان المغرب افريقي وسيظل افريقيا . وسنظل نحن المغاربة جميعا في خدمة افريقيا سواء في جامعة الدول العربية من أجل التعاون العربي الافريقي أو في حركة بلدان عدم الانحياز للدفاع عن سيادة افريقيا ، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي لتعزيز التعايش والتعاون بين الديانات السماوية المنزلة ، وفي الامم المتحدة في الطليعة للحفاظ على كرامة المواطن الافريقي واحترام قارتنا ».

غير أننا مضطرون مع الامم للاعتراف بفشل جميع منظمة الوحدة الافريقية لتسوية مسألة الصحراء تسوية نهائية وهي مسألة تواجه الآن طريقا مسدودا كما أوضح ذلك الامين العام نفسه في التقرير الذى وجهه أخيرا الى جمعيتنا في هذا الصدد .

ومما يذكى تحليلنا الموضوعي للحالة ما أعلنه وزير خارجية الجزائر في الندوة الصحفية التي عقدها هنا يوم الثلاثاء الماضي :

«مما أدى بنا الى التفكير في الاطار المغاربي أو العمل في اتجاه الحوار الجزائرى المغربى ، وذلك بعد أن أصبحنا مقتنعين بأن الاطار الافريقى لم يعد ممكنا استعماله ، غير أن افريقيا لما رفض المغرب تطبيق القرار ، أصبحت مضطرة تحت وطأة الملل ، وأقول الملل لأن تقبل الجمهورية الصحراوية وهي ترى المغرب ينسحب من القاعة . ومرة أخرى أقول أننا متفقون على القول بأن انضمام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية العربية الى منظمة الوحدة الافريقية لم يحل المشكلة ».

حول هذه النقطة بالذات أرجو من جمعيتنا الموقرة أن تسجل اتفاق الجزائر بشأن وجود طريق مسدود على الصعيد الافريقي ، وأطلب منكم أن تأخذوا بعين الاعتبار ضرورة الرجوع الى الاطار الوحيد الذي بإمكانه المساعدة لحل المشكلة ، الا وهو الامم المتحدة .

ان استمرار هذا الطريق المسدود قد يؤدي الى تفاقم التوتر في المنطقة بل الى حالة نزاع بين بلدين متجاورين ينتميان الى نفس المنطقة الحضارية والثقافية وترتبطهما قرون من الحياة المشتركة والكفاح المشترك . وسواء اردنا أم لم نرد فان مصيرهما أيضا مشترك ولا يمكن ان يتحقق إلا ببناء مجتمع مغربي متضامن وهو ما تتطلع اليه شعوب المنطقة .

وقد آن الاوان لتستعيد الامم المتحدة ، التي ما زالت القضية معروضة عليها والتي لديها الوسائل المناسبة لحلها ، زمام المبادرة لكفالة تنظيم الاستفتاء الخاص بتقرير المصير في اقرب وقت ممكن . ونحن نشق تماما في قدرة الامين العام الذي سبق ان اضطلع مرارا بدور الوسيط للتوفيق بين الاطراف ولايجاد حل للحالات المتنازعة . ويجدر في رأينا ان نشجع الامين العام في أية مبادرة يرى من المناسب القيام بها لا سيما بالتعاون مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية وامينها العام وكذلك مع جميع الاطراف المعنية بالتسوية النهائية لهذه المسألة . وتؤكد المملكة المغربية من جديد امتدادها الكامل لمساعدة الامين العام وللتعاون التام في اجراء استفتاء حر وديمقراطي تحت رعاية الامم المتحدة كما تؤكد التزامها باحترام نتائجه .

واننا لنعرب عن الامل في أن تفتح هذه الدورة التي يحتفل فيها بالذكرى الاربعين لانشاء منظمنا والتي هي دورة المنجزات والامل ، الطريق امام حل نهائي وعادل لهذه المسألة وخلق جو جديد من الهدنة في المنطقة .

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى الاربعين لانشاء منظمنا يجدر بنا أن نعترف بأن عالمنا ما زال فريسة للانانية والتعصب .

وازاء الخطر النووي وسباق التسلح الجامح وتطلب الكتل الايديولوجية والانفجار الديموغرافي وتبديد الموارد الطبيعية لكوكبنا وبخاصة ازاء الافتقار الى آفاق ملمومة لتنمية قطاعات كبيرة من البشرية المحرومة ، كيف يستغرب المرء قلق شباب اليوم ويأسه أمام غموض المستقبل واتخاذهم مواقف متطرفة سواء على الصعيد الديني أو على صعيد الانتماءات السياسية والاقتصادية .

ونحن اذ نستعرض النتائج يجدر بنا ان نلاحظ بأسف ان منظماتنا قد اهتمت في اعمالها خلال سنواتها الاربعين ، البعد الروحي للانسان . وكيف لا نعترف بأن الماديات بمختلف اتجاهاتها لم تعرف كيف تتعايش سلميا أو كيف تضع للمعادلة البشرية حلا دائما ؟

ان عالمنا يفرق في نماذج استهلاكية يستحيل تعميمها وذلك في وقت تذكرنا فيه الديانات المنزلة بأن حياة الجماعات البشرية لا يمكن ان تقتصر على تلبية الاحتياجات الاقتصادية وحدها . ان صاحب الجلالة ملك المغرب والشعب المغربي قد قدما للعالم ، عندما استقبلا مؤخرا قداسة البابا ، مودة للإسلام المتفتح والحديث الذي يتعارض والتعصب وعدم التسامح . ان ايماننا كبير بأن التوفيق بين الروحانيات والحوار بين الديانات يشكلان وسيلة لنشر السلم كفيلة بأن تتجاوز المنازعات الراهنة وترسي أسي عالم أفضل من أجل الاجيال القادمة .

ومن ثم فانه من الملح أن تظطلع الأمم المتحدة بدور اكثر ديناميكية في اعادة القيم الاساسية للبشرية حتى تجسد في فجر القرن الحادي والعشرين الامل في نظام انساني جديد يجعل الانسان في وفاق مع نفسه .

السيد دياز - دوران (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

السيد الرئيس يسرني أن أقدم لكم باسم غواتيمالا حكومة وشعبا بامصدق التهاني القلبية لانتخابكم رئيسا للدورة الاربعين للجمعية العامة . ونحن موقنون أن ما تتحلون به من خصال شخصية فضلا عن درايتكم التامة بالمشاكل الدولية ستكفل نجاح

مشاورتنا واحراز تقدم في أعمال الدورة الحالية . وانه ليسعد وفد بلادي أن يمد لكم يد التعاون في المسؤوليات الصعبة والهامة المسندة اليكم

وأود أن أعرب عن امتنان وفد بلادي لسعادة السفير بول لوماسكا لادائه الممتاز كرئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

واسمحوا لي أن أوجه باسم غواتيمالا حكومة وشعبا وباسم وفد بلادي خالص التحية الي سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام لهذه المنظمة وان أجدد تأييدنا لما يبذله من جهود لتحقيق السلم والتقدم .

كما أود أن اتوجه بالتحية للممثلين الموقرين الذين تتمثل مهمتهم في اقتسام الجهود والمسؤوليات خلال الدورة الحالية للجمعية العامة بغية الاسهام على نحو ايجابي في تعزيز المبادئ التي ينهني عليها ميثاق الأمم المتحدة .

واغتتم هذه الفرصة لأجدد تعاطفنا مع المكسيك حكومة وشعبا على اثر الكارثة الطبيعية التي ألمت مؤخرا بهذا البلد ولاناشد أعضاء هذه المنظمة أن يمدوا المكسيك بأقصى دعم ممكن مثلما فعلوا مع غواتيمالا عندما اجتاح الزلزال أراضينا عام ١٩٧٦ ، ذلك أن غواتيمالا تشعر بمدى معاناة شعب المكسيك الشقيق في هذه الاوقات العصيبة .

وفي ٢٦ حزيران/يونيه من هذا العام احتفلنا بالذكرى الأربعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو . وحيث أن غواتيمالا هي أحد الاعضاء المؤسسين لهذه المنظمة فقد شاركت على مدى السنوات الأربعين الماضية في أعمال المنظمة وشجعتها وتابعتها عن كثب وباهتمام بالغ ، وما من شك أن الأمم المتحدة تعد مرآة للمشاكل ولواقع الأمور في البلدان التي تتألف منها ومن ثم تستطيع حل تلك المشاكل بقدر ما تبديه الدول من ارادة سياسية حقيقية . وبالتالي يجدر بنا أن نلتفت الى عمل أهم منظمة تمثيلية دولية في عالمنا المعاصر والا نقتصر في ذلك على مناقشة منجزاتها وأوجه قصورها بموضوعية وانما يتعين علينا في المقام الاول أن ننظر في امكانيات تدعيمها في المستقبل مما يمكن أن يتيح لها الوفاء على اكمل وجه بالاهداف النبيلة التي قامت من أجلها .

وتعد الأمم المتحدة هيئة تتيح للشعوب والحكومات أن يعرف كل منها الآخر على نحو أفضل من خلال الحوار والعلاقات الجارية وأن تتقاسم التجارب والجهود ليتسنى لها التصدي للمشاكل المعقدة التي يجابهها المجتمع الدولي في كافة الميادين* .

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماكيكا (ليسوتو) .

ومن الواضح أن هذه الهيئة وهي أكثر الهيئات السياسية العالمية أهمية ، تعتبر حلبة لتعزيز الحوار المفتوح ، وبالرغم من الاختلافات العقائدية واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول فقد يمكنها في إطار من التفهم والاحترام أن توفر القنوات اللازمة للتعاون الذي من شأنه أن يفيد البشرية جمعاء .

وبالرغم مما تعانيه هذه المنظمة من أوجه القصور العديدة ، فما زالت تشكل الأمل الحقيقي لقرار التعايش والتضامن على النطاق العالمي . بيد أننا يجب أن نعترف أن التوقعات التي صاحبت إنشاء هذا الكيان المتعدد الجنسيات لم تتحول دوما من الوجهة العملية إلى ردود فعل ملموسة . لمواجهة التحديات الكبيرة للسلم والأمن الدوليين .

وإذا كان من الصحيح أن البشرية نجحت في تجنب وقوع مواجهة عالمية شالكة يمكن أن تؤدي إلى الغوص وإلى الدمار الكامل ، ينبغي أن نذكر أيضا وجود العنف الذي انتشر بقوة متزايدة في العديد من البلدان والمناطق والقارات وتترتب عليه الكثير من الضحايا . وتلك الصراعات لم توقف لسوء الحظ بالرغم من النداءات المستمرة التي وجهتها منظماتنا .

ولكننا نرى من ناحية أخرى الانجازات الواضحة للغاية والمجدية : في المجالات العلمية والانسانية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والعملية .

وعلىنا أن نعترف بأن الأمم المتحدة التي تتكون من دول مختلفة تعمل في أحيان كثيرة بصورة بطيئة في مواجهة ظروف الازمات ، ومما يشير الاحباط أن نرى عدم قدرتها على التوصل إلى الصياغات التوفيقية التي تتطلبها الظروف القائمة . ومما لا شك فيه أن إنشاء الأمم المتحدة هو اعراب عن ايمان البلدان التي عانت من الويلات الرهيبة للحرب العالمية الثانية . وقد نشأت من أجل تحقيق الغرض المشترك لاقامة نظام للأمن الجماعي ونظام للتعاون الدولي الجماعي .

وتختلف العلاقات الدولية الراهنة اختلافاً بيناً عن العلاقات التي سادت في عام ١٩٤٥ . وازداد عدد البلدان التي حصلت على استقلالها وزيادة ضخمة ، ويبلغ عدد أعضاء المنظمة الآن ١٥٩ عضواً . وفي الوقت نفسه ظهرت أنواع مختلفة من المنظمات ، لا على المستوى الاقليمي أو دون الاقليمي فحسب ، بل أيضاً منظمات على المستوى المتعدد الاطراف تتناول قضايا التعاون .

ومن ثم أسهمت هذه الهيئة الدولية في هذا السياق المعقد خلال العقود الأربع الاخيرة في السعي من أجل تحقيق السلم والتعاون والعدل والتنمية ، ولا شك أننا اليوم على استعداد لمواجهة الحقائق على اختلاف انواعها بصورة أفضل ، لأنه إذا كان من الصحيح أن الفقر مستمر دون هوادة في اصابة كل أجزاء العالم فإننا نشهد أيضاً المعجزة الباهرة المستمرة لتقدم العلم والتكنولوجيا وهي نتاج خلاق وحر للعقل البشري . وإذا كان من الصحيح أن الانسان لا يمكنه التخلص من جرثومة تدمير الذات ، فمن الصحيح أيضاً أن الانسان قادر على تحقيق اسمى القيم التي تجعله نبيلاً استثنائياً وفريداً . وبالتالي ، نؤكد ايماننا بالانسان ، بحيث يستطيع السعي بصورة حرة ومسؤولة الى التوصل الى أعظم الانجازات واستعادة القيم الروحية ، ويحقق بذلك أكبر المنافع من خلال تطوره الكامل .

ويشكل الانسان ذاته المفتاح الاساسي في تنظيم الدول ، وهو الطرف الوحيد والنهائي المسؤول عن التعايش السلمي والتضامن بين الشعوب ، وهما هدفان تسهم فيهما الأمم المتحدة الى حد ما . ونحن على وعي بأن ثمة عوامل عديدة تعمل على تفاقم الازمة العالمية ، وخاصة العوامل الاقتصادية والمالية ، التي تقترب بالقضايا الدبلوماسية والاجتماعية والطبيعية ولكن ينبغي ألا يصيبنا الاحباط بسبب صعوبة وتعقيد الحلول المطلوبة ، بل أن نكون على استعداد لتقديم أية تضحيات تستلزمها الظروف .

وأود أن أناشد جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بأن تسهم بصورة مشتركة في تحقيق الاهداف والغايات وتنفيذ تنفيذها كاملاً المبادئ المحددة بصورة واضحة في الميثاق الموقع عام ١٩٤٥ .

وأود الآن أن أشير بإيجاز الى أهم الجوانب البارزة في السياسة القومية والدولية لغواتيمالا . وأوضح بارتياح كبير أمام هذه الجمعية العامة أن الوعود التي قطعتها الحكومة المؤقتة لغواتيمالا منذ عامين قد نغدت بالحرف الواحد دون أية تغييرات . ويمكننا أن نؤكد اليوم مجددا أن عملية تحقيق الديمقراطية في غواتيمالا وجعل المجتمع أكثر انفتاحا أصبحت حقيقة واقعة . وصدر الدستور الجديد رسميا في ٣١ آيار/مايو الماضي بعد عشرة شهور من العمل الشاق من قبل الجمعية التأسيسية الوطنية ، التي انتخبت في ١ تموز/يولية من العام الماضي في عملية انتخابات حرة مثالية ، وحضر كل المواطنين دون أية ضغوط الى صنادق الاقتراع بأعداد لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي لبلدنا ، وبذلك أظهروا المثل الديمقراطية الحقيقية لشعبنا .

وقد أدى هذا الحدث الانتخابي ، الذي لا يمكن التشكيك في نزاهته ، الى قيام ثمانية عشر حزبا سياسيا ولجنة مدنية بانتخاب نواب يمثلون القطاعات المتنوعة والمجموعات العرقية التي تشكل مجتمعنا .

ويتمشى الدستور الجديد الذي سينفذ اعتبارا من ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ مع أحدث نظريات القانون الدستوري السياسي ، وهو ينظم ممارسة السلطة العامة بالضوابط والتوازنات الملائمة ، بالإضافة الى قضايا الادارة العامة للدولة . وهو يشدد على الدفاع عن نظامنا الدستوري ويضمن قيام المنظمات السياسية وسير عملها بحيث يمكن ممارسة الديمقراطية عن طريق التعددية وبأكبر مشاركة ممكنة .

ويعترف الدستور الجديد بالحقوق الانسانية ويضمنها بصورة كاملة ، كما يتضمن نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعتبر غواتيمالا طرفا فيها . ونود أيضا ان نشير الى الحقوق الاجتماعية التي تتضمن تعزيز جميع القضايا المتعلقة بالمجموعات العرقية ومن ثم تشجيع وتحفيز الاتحادات والمنظمات الخاصة بها من اجل ضمان تطورها بصورة كاملة .

ويتضمن دستورنا أيضا اقامة مكتب للدفاع عن حقوق الانسان . عن طريق اقامة لجنة ومحام عام للحقوق الانسانية يتمتع بسلطات واسعة لا لمجرد تعزيز وتسهيل عمل الحكومة في هذا المجال ، بل أيضا لمواجهة السلوك الادارى غير المناسب وادانة الاعمال التي تتنافى مع الحقوق الدستورية اذانة علنية .

وتواصل الجمعية الوطنية عملها وقد حملت على تفويض من الشعب باصدار قوانين دائمة للانتخابات وكذلك قانون المطالبة بالحماية وقانون " الامر القضائي بالمشول " والقانون الدستوري والتي نأمل أن تصدر في نهاية هذا العام . وفي أوائل حزيران/يونية دعت الحكومة الى اجراء انتخابات عامة تعقد في يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر . وكما حدث في العام الماضي قمنا بدعوة مراقبين من المنظمات الدولية ومن البلدان الصديقة بالإضافة الى الصحفيين والشخصيات السياسية والاكاديمية ، لحضور الانتخابات التي سينتخب فيها رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ، وكما ينتخب أعضاء المجلس الوطني والعمد وأعضاء الوحدات المحلية المختلفة .

واذا لم يحصل أى مرشح لرئاسة الجمهورية على الاغلبية المطلقة ، تجرى جولة انتخابية ثانية في ٨ كانون الاول/ديسمبر بين المرشحين اللذين يحصلان على اكبر عدد من الاصوات .

وبعد انتهاء الموعد المحدد لتسجيل المرشحين ، ستتاح الفرصة لشعب غواتيمالا لخيارات واضحة من بين مجموعة واسعة من الايديولوجيات .

ولاول مرة في التاريخ السياسي لغواتيمالا لدينا ثمانية مرشحين للرئاسة كلهم من المدنيين . وتتخذ حكومة غواتيمالا موقفا حياديا مطلقا في العملية الانتخابية وقدمت جميع التسهيلات الممكنة لهذا الغرض حتى يمكن للاحزاب السياسية أن تقوم بحملاتها في مناخ مناسب دون أية قيود .

كذلك يؤدي هنا الى الاعتقاد بأن عدد الناخبين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر سيكون أكبر من عدد من حضروا الاقتراع في تموز/يوليه الماضي ، عندما أدلى ٧٣ في المائة من المواطنين بأصواتهم . وستقوم المحكمة العليا الانتخابية ، وهي مستقلة عن أجهزة الدولة الأخرى بفرز الأصوات وعلان النتائج .

وكل ما ذكرته يلخص الموقف في غواتيمالا التي تتخذ الآن الخطوات الحاسمة للعودة الى المؤسسات الديمقراطية . وتنتهز حكومتي هذه الفرصة لتعرب عن عرفانها العميق للبلدان الصديقة التي أظهرت لنا باستمرار اهتمامها بل وتضامنها وتأييدها للعملية التي تقوم بها .

ويريد شعب غواتيمالا أن يمارس حقه المشروع في أن يختار في المستقبل زعماءه اختياراً حراً في سلام وطمأنينة بمنأى عن التدخل الخارجي . وبالتالي يريد شعب بلادي أن يحترم حقه في تقرير المصير ، ولذلك فإنه يرفض ويشجب بقوة وحزم أية محاولة تقوم بها قطاعات هي مجرد اقلية شمولية النزعة تتلقى الدعم والتشجيع من الخارج ، بهدف عرقلة اجراء الانتخابات عن طريق زعزعة الاستقرار واشاعة العنف والتخويف والارهاب . ولا يساورنا أدنى شك في أن هذه الاعمال تقابل بالاستنكار من جانب الاغلبية العظمى من الفواتيماليين الذين يُصْرِّون ، كسائر شعوب امريكا اللاتينية ، على دعم مؤسساتهم الديمقراطية في القارة .

وفي الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ عانت غواتيمالا من عودة العنف المدمر ، الذي أكره آلاف الفواتيماليين على ترك مجتمعاتها المحلية الاصلية والانتقال الى مناطق أوفر أمناً . فآثر كثيرون منهم عبور الحدود الى المكسيك حيث أقاموا في مخيمات . وكان حل هذه المشكلة بطريقة شاملة ونهائية شاغلا مهما للحكومة الحالية . وسعيًا في هذا الاتجاه ، أجرينا محادثات مع حكومة المكسيك وقمنا بالتعاون مع المليب الاحمر الفواتيمالي ، بالاتصال بالمليب الاحمر المكسيكي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ورابطة جمعيات المليب الاحمر بنية اتخاذ اجراءات تستهدف تسهيل عودة مواطنينا الى غواتيمالا بطريقة طوعية ومنظمة ، مع العمل لا على اعطائهم الحماية التي يحتاجون اليها فحسب بل أيضا على تهيئة الظروف التي تمكنهم من العودة الى أعمالهم المعتادة ، وإلى مجتمعاتهم المحلية الاصلية ان أمكن ، بحيث يتسنى أن يندمجوا في النشاط الانتاجي وأن يشاركوا بالتالي بصورة ايجابية في تنمية بلدنا .

ويسرني أن أذكر أن آلاف اللاجئين قد عادوا طوعا في السنوات الاخيرة الى غواتيمالا بوسائلهم الخاصة . غير أنه ، وفقا للأرقام المقدمة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وسلطات الحكومة المكسيكية ، لا يزال يوجد في المكسيك زهاء ٦٦ ٠٠٠ لاجيء معظمهم من النساء والاطفال .

وان احلال السلم في المناطق التي كانت تسمى قبل ذلك " مناطق الصراع " ، جعل من الممكن أن توفر فيها للنازحين الغواتيماليين الخدمات والمرافق الاساسية اللازمة لراحتهم الشخصية والتي تتضمن ، من جملة أمور ، المعونة الغذائية والاسكان والمساعدات الصحية والتدريب على أنشطة انتاجية وخاصة في مجال الزراعة ، ومن ثم فاننا نأمل أن تمكنهم مشاوراتنا في المستقبل القريب من العودة اخيرا كيما يمارسوا حقهم المشروع في العيش في سلام في الارض التي ولدوا فوقها .

ويجب أن يظل احترام حقوق الانسان وتنفيذها تنفيذا كاملا أحد الشواغل الرئيسية للحكومات ، نظرا لأن التقيد بهراعاتها يعد أمرا أساسيا لتحقيق رخاء الشعوب وأمنها . ولذلك يتعين تهيئة الظروف الضرورية واتخاذ التدابير اللازمة لحماية وكفالة ممارسة حقوق الانسان الفردية والاجتماعية التي يعترف بها المجتمع الدولي . وللاسف كانت بلادى بصورة أو باخرى في الماضي القريب ضحية لعنف وارهاب يلقيان تشجيعا من الخارج ، مع ما ترتب على ذلك من آثار سلبية فيما يتعلق بحقوق الانسان . وعلى الرغم من كل المعوقات والعوامل المعاكسة فقد تحقق في غواتيمالا تحسن كبير في هذا المجال وانخفض مستوى العنف بشكل واضح .

وتواصل غواتيمالا سياسة " الباب المفتوح " التي ينتهجها ، وهي سياسة تتمثل في التعاون غير المشروط مع جميع الوكالات الانسانية الحكومية وغير الحكومية المهمة بتميز حقوق الانسان ، وبالتالي فقد وفرنا لها كل التسهيلات اللازمة حتى يتسنى لممثليها ان يزوروا بلادنا وأن يتحققوا مباشرة وبمففة شخصية من الحالة الحقيقية فيها . ويجب الاشارة بمففة خاصة الى زيارة المقرر الخاص للجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان ، الفيكونت تولفيل دى كولروس ، الذى تلقى تعاوننا كاملا وتمكن من مقابلة قادة وممثلي كل القطاعات الاجتماعية من بينهم سياسيون ونقابيون وزعماء دينيون ومسؤولون اكاديميون وحكوميون . وبذلك تمكن من التنقل في جميع أنحاء بلادنا دون أى

قيد واستقاء معلومات ومعارف مباشرة عن الحالة الحقيقية . كما زارتنا لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان ووفود كثيرة من هيئات خاصة تمتعت ، مثلها مثل أى مواطن غواتيمالي ، بكل حرية ممكنة في العمل والتنقل لانجاز مهمتها . ونحن نهتم حقا بضمان أن تعرف حقائق الواقع في غواتيمالا في جميع انحاء العالم لاحباط الحملات المنتظمة التي تقوم بها مجموعات سياسية ديماغوجية تريد تقديم صورة سلبية لبلدنا . وقد قبلت غواتيمالا ، كتعبير عن حسن النية ، تجديد تفويض المقرر الخاص للجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان الذي يطلع بصورة مباشرة على الحقائق في بلدنا منذ ثلاث سنوات . ونحن نريد أن يعرف العالم أن لحكومتنا موقفا ايجابيا في هذا الصدد ، واعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لمناشدة المجتمع الدولي أن يتخذ موقف التعاون الكامل من حكومتنا الجديدة التي ستستلم مقاليد السلطة في العام المقبل ، ونأمل ألا تكون شمة ضرورة وقتها لتجديد تفويض مقرر خاص لغواتيمالا يتبع لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان .

ونحن نفتنم أيضا هذه الفرصة لنطالب المنظمة العالمية بعدم اضعاف طابع سياسي على المناقشة بشأن حقوق الانسان ، والتخلي عن اسلوب المعاملة الانتقائية في هذا المجال . فمن غير المقبول أن تعامل الدول في هذا الصدد بمعايير مختلفة . ومن غير المعقول أن يوجه النقد الى بعض البلدان الصغيرة بينما لا يتم التعرض لبعض آخر منها يقوم بانتهاكات صارخة ويشترك في تحالفات عسكرية أو اقتصادية مع أمم قوية . وهذه البلدان لا يشار اليها حتى في هذا المنبر ، ناهيك عن توجيه النقد اليها .

وان حكومة غواتيمالا ، التي يترأسها الجنرال اوسكار هومبرتو ميخيا فيكتوري ، قد اتبعت سياسة ثابتة تتمثل في احترام مبادئ القانون الدولي ومعاييره ومبادئ ميثاق المنظمة العالمية ومقاصده ، وخاصة فيما يتعلق بمساواة الدول في السيادة وحقوق الشعوب في السلامة الاقليمية لارضها والاستقلال وتقرير المصير ، وعدم التدخل ، والحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وتعزيز حقوق الانسان واحترامها احتراماً كاملاً ، ودعم التعاون فيما بين الامم . وحفاظاً على هذه المبادئ ، كانت لنا

دائما ، كانت لنا دائما سياستنا الدولية النشطة القائمة على الاعتدال واتخاذ موقف التضامن من القضايا العادلة .

ان منطقة امريكا الوسطى ظلت تعاني لردح من الزمن من أزمة عميقة أثرت فيها على جميع المستويات ونجمت عن عوامل مختلفة داخلية وخارجية على السواء . ولم يسبق لنا طوال تاريخنا أن واجهنا محملة مثل هذا العدد من العوامل المعاكسة . فهناك مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة أدت الى التوتر والمواجهة وأثرت على جميع بلدان امريكا الوسطى . ويتعرض السلم والامن لتهديد خطير نتيجة لتفاقم الصراعات الداخلية التي تولد الاحتكاكات بين البلدان وتهدد بخطر مواجهة شاملة لا يمكن التنبؤ بعواقبها . ومما يدعو للسخرية أن تكون امريكا الوسطى ، وهي وطننا الكبير الذي ظل موحدا طوال التاريخ والذي يواجه مصيرا مشتركا كان يبدو واعدا حقا وانظمة عملت بطريقة نموذجية في الربع قرن الاخير خالقة التنمية والثقة ، قد سادها في السنوات القليلة الماضية مناخ من الريبة وسوء التفاهم وغياب الثقة .

وعلى الرغم من ذلك ، فان الامل في تحقيق التفاهم والمصالحة آخذ في البزوغ . فالحوار والاتصال قائمان بالفعل ، وتواصل مجموعة كونتادورا بجهود متجددة تقديم خدماتها التوسيطية القيّمة . وقد جعلت خطة السلام الامريكية اللاتينية الحقيقية هذه ، والتي تحظى بالتأييد الكامل من جانب المجتمع الدولي ، من الممكن لأمريكا اللاتينية أن تواصل المفاوضات فيما بينها بغية ايجاد صيغ للتخفيف من حدة التوتر والتوصل الى سلم دائم في المنطقة . وتعتقد غواتيمالا اعتقادا راسخا في انشطة مجموعة كونتادورا التي قامت ، بأكبر قدر من الموضوعية والنظرة الواضحة للنطاق المحتمل للأزمة في امريكا الوسطى ، باقتراح صيغ تستند الى قواعد القانون الدولي ومبادئه ، آخذة في حسابها الظروف المحددة السائدة في المنطقة ؛ ويجب أن نذكر ، من بين المنجزات الرئيسية لعملية المفاوضات هذه التي وُجد فيها دائما حوار صريح ومباشر ، توافق الآراء الذي توصلت اليه حكومات امريكا الوسطى واعتماد وثيقة الاهداف المكوّنة من ٢١ بندا ؛ والتي تغطي بصورة كاملة المبادئ والالتزامات الكفيلة بتحقيق السلم في امريكا الوسطى .

ولقد تسلمنا مؤخرا نسخة منقحة من وثيقة الأمن والتعاون في أمريكا الوسطى ، وسيقوم الممثلون المفوضون بمناقشتها في بحر ٤٥ يوما . وأرى أن هذه الوثيقة التي نقحتها حكومات أمريكا الوسطى يمكن أن تتحول إلى صك قانوني ملزم . ولتعلم حكومات أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا أن غواتيمالا متمسكة بموقفها البناء ، وستواصل تقديم دعمها كيما يتسنى تنفيذ أحكام هذه الوثيقة في أقرب وقت ممكن .

ولقد أسعد غواتيمالا ما بلغها عن إنشاء فريق لدعم مجموعة كونتادورا سياسيا ، يتألف أعضاؤه من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو . فهذه البلدان حددت في الاجتماع الذي عقده وزراء خارجيتها في قرطاجنة في ٢٤ و ٢٥ آب/إغسطس من هذا العام ، بدعوة من رئيس كولومبيا السيد بليساريو بينانكور ، المهمة الكبيرة التي سيضطلع بها الفريق بغية البحث عن صيغ لحلول نهائية لمشاكل أمريكا الوسطى .

ان مساهمة البلدان المكونة لفريق الدعم هذا تكتسي أهمية قصوى فيما يتعلق بعملية السلم التي تقدمت بها مجموعة كونتادورا ، حيث انها تدخل على المفاوضات عاملا ديناميا جديدا ، عاملا مؤثرا ومحترما وموثوقا به ، وأعني به دعم أمريكا اللاتينية للجهود الرامية إلى إقامة وتعزيز السلم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى .

وتود غواتيمالا أن تعرب فيما يتصل بعملية كونتادورا عن اعترافها بالجهود الرائعة التي بذلتها المجموعة على مدى السنوات الثلاث الماضية لصالح أمريكا الوسطى.

والسياسة السليمة لإدماج غواتيمالا في أمريكا الوسطى معروفة تماما ، وكانت هي دائما السياسة التقليدية لبلدى في المنطقة ، اذ أننا على اقتناع بأن البلدان والشعوب الشقيقة التي تشترك في تاريخ واحد لا يمكنها أن تعيش بمعزل إحداها عن الأخرى . وما يجمع بيننا كثير ، كما ان ما حققناه سويا كثير أيضا . ورغم الازمات السياسية فإن الخطة الموضوعة في أمريكا الوسطى لهذا الغرض ما زالت سليمة . ونحن

على إقتناع بأن هذه العملية ، حتى في إطار المشاكل الهيكلية القائمة ، استراتيجية مناسبة للنهوض بالتنمية المشتركة في بلدان امريكا الوسطى في إطار الإحترام المتبادل والإعتراف بالسمات الخاصة التي تميّز كل عضو من أعضائها . وبعبارة أخرى فإننا نقبل الوحدة مع التنوع .

ولقد قامت المؤسسات الإقليمية بإنجاز أعمال طيبة : فوزراء البلدان الخمسة المعنية ، يجتمعون بصورة دورية لمناقشة المشاكل العامة وحلها ، كما وقّعنا مؤخرًا ، بعد مفاوضات عسيرة ، اتفاقًا لوضع تعريفات جمركية مشتركة في امريكا الوسطى ، مما يشكل عاملاً إيجابياً هاماً في إطار سياسة التكامل الإقليمي .

ونظراً للآزمة الطاحنة التي تواجهها امريكا الوسطى ، أود أن أشير إلى ما تقوم به بلدان امريكا الوسطى الخمسة من تنسيق للجهود في تعاملها مع بقية العالم . ويكتسي هذا التنسيق أهمية متزايدة .

إن الإجتماع التاريخي الذي عقدناه منذ عام في سان خوسيه بكوستاريكا مع وزراء خارجية الإتحاد الإقتصادي الأوروبي وإسبانيا والبرتغال ، إلى جانب وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ، يعد إسهاماً رئيسياً في هذه العملية ، ويفتح آفاقاً جديدة لشعوبنا . ونأمل أن يكون الإجتماع المقبل الذي سيعقد في لكسمبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ، خطوة أخرى إلى الأمام في هذه العملية التاريخية ، بل وأن يوفر أيضاً فرصة يؤكد فيها المشاركون تضامنهم وإرادتهم السياسية ، وأن تترجم إلى واقع عملي مقاصد ومبادئ إعلان سان خوسيه المشترك .

ومثلما حدث لجميع البلدان النامية الأخرى أضيرت غواتيمالا بالآزمة الاقتصادية الدولية السائدة حالياً ، والتي أشارت إليها مراراً وتكراراً جميع الوفود التي سبقتني في مخاطبة هذه الجمعية العامة . ولا شك في أنه من المحتم ، بغية الخروج من هذه الحالة التي يبدو أنها أصبحت مزمنة ، أن نعزز التعاون متعدد الأطراف ولا سيما في المجالات المتداخلة مثل التمويل والديون والتجارة . ولن يتسنى لنا التوصل إلى حل .

لهذه الازمة التي تترتب عليها مصاعب جمة وتؤثر على رفاه شعوبنا ، إلا اذا أبست البلدان متقدمة النمو الإرادة السياسية في الجهود متعددة الاطراف .
وقد أصبحت الازمة الإقتصادية في غواتيمالا حادة بالفعل . فالديون الخارجية ، وانخفاض أسعار صادراتنا ، وتقليص الاستثمارات وهروب رؤوس الاموال ، والإنحدار المستمر في التنمية الخارجية لعملتنا ، والمعدل السلبي للنمو ، والبطالة وغيرها ، كل هذه العوامل تخلق مشاكل سياسية وإجتماعية تهدد العملية الديمقراطية البازغة ، وتعرض إستقرار بلادى ومستقبلها للخطر .

لذا فإن غواتيمالا ، الى جانب الجهود الخارجية التي تبذلها ، تتابع باهتمام المحادثات متعددة الاطراف ، بل وتشارك فيها أيضا ، بغية التوصل الى حلول ناجعة لهذه المشاكل . ومن ثم فإننا نؤيد القرار المتخذ في قرطاجنة بتوافق الآراء ، القاضي بعقد إجتماع متعدد الاطراف مع البلدان المصنعة بغية القضاء على العوامل المسببة للازمة النقدية والمالية والتجارية التي حلت بنا .

وتواجه امريكا اللاتينية أزمة بالغة التعقيد في عالم يسوده الإضطراب والتخبط . ولا يسعنا في مواجهة هذه الازمة إلا أن نؤكد أهمية مشكلة الديون الخارجية . وبالتالي لابد من عقد مفاوضات معقولة بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة تأخذ بعين الإعتبار جميع المسائل . وامريكا اللاتينية تنادى في هذا الصدد باجراء حوار سياسي ، لاننا نرى من غير المقبول أن نضحي بالمستقبل السياسي لشعوبنا حتى نتمكن من خدمة ديوننا . ونأمل أن تتخذ الدول الصناعية موقفا واقعيا ومتفهميا لان امريكا اللاتينية التي خرجت مشاكلها الاقتصادية عن نطاق سيطرتها أصبحت مشكلة سياسية بالنسبة للجميع . لذلك فإننا نكرر الإعراب عن قلقنا ازاء هذه الحالة الخطيرة ، التي أصبحت خطيرة أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

وأود الآن أن أشير الى مسألة بليز التي لم تحسم بعد . وقد عقدت غواتيمالا ، بنية صادقة ، محادثات استكشافية غير رسمية مع المملكة المتحدة اشترك فيها ممثلون

عن بليز للبحث عن حل عادل ومشرف يفي بحقوق الاطراف المعنية ومصالحها المشروعة ،
ويحمي تلك الحقوق . وغواتيمالا ، كما فعلت في السابق ، تجدد عزمها الاكيد على
مواصلة هذه المفاوضات بعقل متفتح وموقف بناء للتوصل الى نقاط اتفاق مشترك تمكن
من ارماء الاسلحة لابرار اتفاق نهائي . ونحن نرى ضرورة اجراء حوار صادق لتشجيع
التفاهم بين الاطراف . ونتوقع المعاملة بالمثل في مقابل موقفنا الايجابي والواقعي ،
وننتظر من الطرف الآخر ابداء الإرادة السياسية المريحة والصادقة اللازمة للتوصل الى
حل .

إلا أن غواتيمالا تود مرة أخرى أن تعلن انها تحتفظ بحقها في المطالبة بإقليم
بليز ما دام النزاع لم يحسم بعد . وبالتالي فإننا لا نعترف باستقلال بليز ولا بدولة
بليز ولا بحدودها البرية أو البحرية المزعومة . كما نود أن نكرر اننا نعتزم تعزيز
العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية مع شعب بليز للنهوض بتعاون وتفاهم أفضل ،
مما سيعود بالفائدة على الطرفين .

أما فيما يتعلق بجزر مالفيناس فإننا نؤيد موقف امريكا اللاتينية في هذا
الشان . ونلاحظ أن المحادثات الجارية بين المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين لم
تؤد الى أية نتيجة نهائية للنزاع القائم بين الطرفين . لذلك فإننا نناشد الطرفين
إجراء حوار جديد بينهما وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وامتثالاً
لقرار مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) .

وفيما يتعلق بالحالة في كمبوتشيا ، فإننا نكرر القول بأن شعب هذا البلد
يجب أن يقرر مصيره في حرية ، بما من شأنه تحقيق الإنسحاب غير المشروط لجميع
القوات الأجنبية ، ومن ثم ضمان استقلاله الفعلي ولامة أراضيه ، وممارسته
لسيادته .

وحكومة غواتيمالا تعرب عن سرورها لتجدد المحادثات بين المليب الاحمر في كوريا الشمالية والمليب الاحمر في كوريا الجنوبية ، والمحادثات الاقتصادية الرامية الى تحقيق التعاون الشنائى والتبادلات الثقافية والفنية وغيرها . وهذه التطورات ستعزز الحوار الذى من شأنه أن يؤدى في النهاية الى توحيد شطرى كوريا ، وهو هدف لابد ان يؤيده المجتمع الدولى .

وترى حكومتي ضرورة قبول كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية عضوين في الأمم المتحدة إذا طلبتا ذلك حتى تتمكنوا أيضا من الاشتراك في جهود الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي .

وتشير الحرب الدائرة حتى الآن بين إيران والعراق القلق الشديد للمجتمع الدولي . ويهدد النزاع المطول والمكثف والأمن والاستقرار في المنطقة تهديدا خطيرا . ولذلك نطالب بالحاج أن يوقف الطرفان المعنيان الأعمال العدائية حتى يتسنى التوصل إلى حل مرض . وتأسف غواتيمالا أيضا للخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات الناجمة عن الحرب .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، تعبر غواتيمالا عن تضامنها مع شعب لبنان الذي يعاني من الآثار المؤلمة للعنف والمواجهة بين الأشقاء ، ونرى ضرورة الانسحاب الفوري لكل القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة لإعادة مناخ الوفاق والسلم . كما نرى أيضا أن الأمن في المنطقة يجب أن يقوم على الاحترام المتبادل والإعتراف بدولة إسرائيل واحترام استقلالها دون إنكار التطلعات المشروعة لشعب فلسطين في تقرير المصير والاستقرار في أراضيه .

لقد كرس مجلس الأمن والجمعية العامة أكثر من عشرين سنة من حياتهما معيا وراء حل لمشكلة ناميبيا التي اعتمدت بشأنها عدة قرارات تنص على استقلال ذلك الإقليم . وترى غواتيمالا أنه قد مضى وقت كاف واستطلعت جميع الطرق للإنتقال بناميبيا سلميا وبنظام إلى حياة الإستقلال في إقليم موحد كامل . ونرى أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يمثل الأساس الوحيد المقبول للحل السلمي النهائي لمسألة ناميبيا .

وتدين غواتيمالا إدانة قاطعة سياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، وهي سياسة تشكل اعتداء على كرامة الإنسان وحقوقه الإنسانية . ونعتقد أن الحالة السائدة في الجنوب الافريقي غير محتملة ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح باستمرارها . ونحن نقف إلى جانب من يعانون من آثار هذا النظام الممقوت . ونتوقع نتائج طيبة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

وغواتيمالا البلد المسالم للغاية ، يعبر من فوق هذا المنبر الدولي عن قلقه وهلع له لتصاعد سباق التسلح .

ولأن بلدى طرف في معاهدة ثلاثيلولكو التي تحظر إدخال واستعمال الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، فإننا نساند كل المبادرات الرامية الى إعلان مناطق خالية من الأسلحة النووية في أقاليم أخرى من العالم ، ونذكر مخاوف البلدان التي شجبت اجراء التجارب النووية في أماكن يمكن أن تؤثر عليها تأثيرا بالغا .

وتوجه غواتيمالا نداء للدول النووية بأن تقصر أبحاثها في مجال التكنولوجيا النووية على الأغراض السلمية ، وأن تستفيد منها لمصلحة البشرية ، وأن تمتنع عن إنتاج وتكديس واستعمال أى نوع من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الإبادة الجماعية .

وتتسم محادثات نزع السلاح بين الدول العظمى بالأهمية الفائقة ، ونأمل أن تؤدي الى نتائج ايجابية .

كما نرى أيضا أن من العبث استثمار اتفاق مبالغ خيالية في السلاح بينما يعاني ملايين البشر من الجوع والفقر . ويظهر ذلك بصورة مأساوية حقيقة في عالم تؤمن فيه بعض الدول بأن السلم ينبغي أن يتحقق عن طريق توازن القوى أو الرعب النووي . ولا ينبغي أن يغوت البلدان النامية أن تعترض بشدة على هذه السياسات وتطالب باستثمار تلك الاموال الطائلة في المساعدات وبرامج الدعم والمشاريع الإنمائية بإحساس واضح بالعدالة الدولية .

كما أعرب أيضا عن قلق حكومتي البالغ لصورة الإرهاب الذي أصبح ممارسة دولية ، كما أعرب بقوة عن ادانتنا ورفضنا لمثل هذه الاعمال البالغة القسوة المجردة من كل إنسانية والتي لا مبرر لها على الإطلاق . فما من حكومة أو منظمة أو جمعية أو كيان يستطيع أخلاقيا التذرع بأى ذريعة لتبرير ارتكاب مثل هذه الاعمال . وخلال هذه السنة رأينا أعمالا من هذا النوع تتكرر تكرارا فاجعا ، وعانت منها عدة بلدان وشجبتها المجتمع الدولي . ولسوء الحظ لم ينجح إقليم امريكا الوسطى من تلك الاعمال

المجردة من كل منطق . ويستحق بلد شقيق هو السلفادور عانى منها أن نتضامن معه تضامنا حقيقيا، إذ اختطف فريق من الارهابيين ابنة الرئيس دوارتي .
واننا نكرر أمام هذه الجمعية العامة قلقنا البالغ لأن مسألة افغانستان لم تحل بعد . ونرى أن وجود قوات الإحتلال الاجنبي في ذلك البلد يشكل انتهاكا لابطسب المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، ويعرض السلم والامن في تلك المنطقة للخطر . ويتطلب حل مشكلة افغانستان إحترام سيادة ذلك البلد وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي وعدم انحيازه . ونحن نؤيد قرارات الجمعية العامة ٣٧/٣٧ و ٢٩/٢٨ و ١٣/٣٩ التي تؤكد من جديد أن الشعب الافغاني له حق تقرير شكل حكومته الخاص واختيار أنظمتة السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تدخل أجنبي أو تهديد ولا ضغوط من أى نوع . وان على الاطراف المعنية أن تتعاون مع الامم المتحدة لتحقيق حل سياسي يحترم ارادة الشعب الافغاني ويحقق انسحابا فوريا وغير مشروط لكل القوات الاجنبية من أراضي ذلك البلد .

وقد أيدت غواتيمالا القرار الرامي الى إعلان عام ١٩٨٥ " السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلم " اعترافا منها بأهمية أن يوجه العالم كله اهتمامه الى احتياجات الشباب في أنحاء العالم نظرا للدور الحيوى المدعو اليه الشباب في السعي الى عالم يسوده المزيد من الإنصاف والعدل والسلم . ونحن نؤمن بأن المبادئ والتعاليم التي استلهم منها ميثاق الامم المتحدة إنما هي شد للشباب ليصبح واعيا بمسؤولياته وبالدور الذى سيقوم به في عالم الغد .

كما تؤيد غواتيمالا القرار الجديد للمجلس التنفيذى لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) الذى قرر تحصين الاطفال في العالم بأسره بحلول عام ١٩٩٠ وبالعامل المعجل لتحقيق الاهداف التي سبق أن حددتها منظمة الصحة العالمية .
ولا يسعنا تجاهل المشكلة الرهيبة ، مشكلة المخدرات التي تعاني منها بقدر متفاوت جميع بلدان العالم تقريبا . ويشكل الإتجار بالعقاقير المخدرة الذى تزايد في السنوات الاخيرة تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي الذى يتعين عليه أن يواجهه بشجاعة وإصرار . ولا شك انه ينبغي مكافحة هذا البلاء الذى يؤثر على الشباب بصفة خاصة

بالجهود المشتركة للبلدان التي تنتج وتوزع وتستهلك فيها المخدرات . وهي مهمة مشتركة تتطلب الإلتزام . وعلى البلدان المتقدمة النمو ، التي يجرى فيها استهلاك الجانب الاعظم من المخدرات ، أن تولي اهتماما خاصا وتقدم المساعدة للبلدان التي تعمل من أجل القضاء على تلك المواد واستبدال محاصيلها بحيث لا تتأثر تنميتها .

واختتم كلمتي بأن أدعو الجميع الى التأمل بمفاء ودون إنفعال في الدروس الكبرى لتاريخ البشرية للإفادة من الخبرة المكتسبة وتقييم الاحداث في ضوء الظروف القائمة لمعرفة الصحيح منها والخاطئ . والامم المتحدة في عيدها الاربعين تختتم مرحلة من عمرها وتواصل مسيرتها في رحلتها الطويلة نحو السلم والعدل والتنمية ، وعلينا أن نقيّم بأقصى قدر من الموضوعية امكانات الاستفادة الكاملة بالادوات المتاحة لنا لصنع المستقبل ببذل الجهود المنسقة وبالإلتزام بدعم منظمتنا وتعزيزها .

ان المجتمع - والإنسان هو العنصر الاساسي لذلك المجتمع - في عملية تطور مستمر ، ويسير وفقا لدينامية هي جزء من طاقته الذاتية ، ولذلك علينا أن نشق ونؤمن بمواجهة التحديات الجديدة التي يتعرض لها المجتمع الدولي بقدرة خلاقة .

السيد بارو (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي

ان يضيف تهانيه الى التهاني التي قدمت بالفعل للسيد دي بينييس بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ويعتقد وفد بلادي انه من الملائم ، نظرا للخدمة الطويلة والبارزة من جانب السيد دي بينييس للمجتمع الدولي ، ان يقع عليه الاختيار رئيسا للجمعية العامة في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ المنظمة . ونحن نعلق الآمال على قيادته ، ويتعهد وفد بلادي بتقديم تأييده الكامل له .

وتود حكومة بربادوس ايضا ان تفتنم هذه الفرصة لتثني على سلفه السيد بول لوماكا ممثل جمهورية زامبيا ، للمهارة التي ادار بها مداولات الدورة التاسعة والثلاثين . وتمتزج تهانينا باحاساس من الفخر بسبب العلاقة الخاصة التي تربطه بشعب بربادوس .

وفي هذه المرحلة تتجه افكارنا صوب محنة المكسيك . فلم يكد عمل هذه الدورة يبدأ حتى تعرض شعب المكسيك للمعاناة من تجربة مفجعة للغاية نجمت عنها خسارة فادحة في الارواح ودمار هائل في الممتلكات . وتعرب بربادوس حكومة وشعبا لشعب المكسيك وحكومته عن اعماق مشاعر التعاطف .

ومنذ اربعين عاما قامت خمس دول عظمى من دول العالم جرحتها وعذبتها المذبحة الجماعية التي تمثلت في الحرب العالمية الثانية ، معتمدة على آخر بقايا الامل الانساني ، بتشكيل المنظمة التي نكرمها تكريما خاصا هذا العام . وقد دعا الميثاق الذي وضعه ممثلو تلك الدول الى نظام دولي جديد نبيل المفهوم شامل النطاق "لتجنيب الاجيال المقبلة ويلات الحرب" .

ان العديد من الحاضرين هنا اليوم يمثلون اول تلك الاجيال المقبلة التي صدر لصالحها هذا الوعد . وقد يتأثر حكمنا بالرأى القائل بأن الاوضاع لم تتغير منذ ذلك الحين . فبالرغم من وعد عام ١٩٤٥ ، يبدو هذا الجهاز وكأن احداث السنوات الاربعين الماضية جعلته بلا فاعلية . وهذا يضعف موقفنا بدورنا ، فأبناء جيلي يشعرون بتردد

كبير بشأن قطع وعود لمن سيخلفوننا . فبعد اربعين عاما من معاهدة سان فرانسيسكو لا تزال آفة الحرب تحمل الالم والرعب الى العديد من مناطق العالم .

ومع ذلك ، ونظرا لان من ولدوا في نهاية الحرب العالمية الاولى بلغوا سن النضج في وقت اضطروا فيه ان يعرضوا ارواحهم للخطر في الحرب العالمية الثانية ، في حين ان من ولدوا في نهاية الحرب العالمية الثانية قد بلغوا سن النضج دون خوض تجربة حرب عالمية ثالثة ، يمكننا ان نستخلص وبحق ان الامم المتحدة قد حققت اكثر بكثير مما يراه منتقدها .

وبالاضافة الى ذلك ، فان هذا الجيل قد استفاد من استئصال العديد من الامراض الخطيرة ، او على الاقل السيطرة عليها ، نتيجة لجهود منظمة الصحة العالمية ، واستفاد من تحسين التعليم ، ومن التقدم العلمي والتوسع الثقافي الناتج عن جهود منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، كما استفاد من زيادة الفلة وتحسين انتاج الاغذية وزيادة الاهتمام بالتغذية نتيجة لعمل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) ومن تحسين نوعية الحياة عموما نتيجة للجهود الجماعية التي تبذلها الامم المتحدة والوكالات المتخصصة .

ومع ذلك ، فان الشيء الذي لم يتحقق هو التعاون الوثيق بين الدول كما توقعه بشقة كبيرة الابهاء المؤسسون . ونحن نشاءل : ما السبب في ذلك ؟

في ظل الغيوم القاتمة للحرب العالمية الثانية ، قال شاب امريكي هو توماس وولف ، هذه الكلمات :

"انني اعتقد ان العدو هنا امامنا... واعتقد اننا نعرف شكل العدو ووجهه ... وادراكنا لكوننا نعرفه واننا يجب ان ننتصر عليه هو ايضا مصدر املنا . واعتقد ان العدو هو الانانية الفردية والجشع البغيض " .

وعلى نفس النهج صوّر رسام كاريكاتوري امريكي مشهور احدى شخصياته الكاريكاتورية تقول " لقد رأيت العدو ، وهو نحن انفسنا " .

لقد لمى رئيس الجمعية في نيبانه الاستهلالي لهذه الدورة نفس الوتر فذكرنا بأن
أزمة الأمم المتحدة لا يمكن ان تعزى الى عجز او قصور في المنظمة لكنها تعزى الى
انانية الدول الاعضاء.

ولهذا كله ، كان للمنظمة سجل مشير للاعجاب على مر السنوات الاربعين
الماضية . ويجب ان تكون هذه الذكرى السنوية مناسبة ملائمة لاعادة تكريس جهودنا
للاهداف النبيلة والمثل العليا التي كانت الدافع لانشاء المنظمة . ومتواصل بربادوس
تقديم دعمها القوي للمنظمة والاتفاق مع كل من ينظرون اليها على انها ضمير العالم .
لقد كان ظهور الدول الصغرى واحدا من اكبر التطورات المشيرة في الشؤون
العالمية منذ الحرب العالمية الثانية . فايا كانت المفاهيم النبيلة لمؤسسي
منظمتنا لم يكن في تصورهم على الاطلاق انه في خلال عقدين ، بل ولا في اى وقت ، سيقد
بلد تعداده ٢٠٠ الف نسمة جنبا الى جنب مع بلد آخر تعداده ٢٠٠ مليون نسمة كي يعبر
عن آرائه بنفس القدر من السيادة والقوة ، بشأن جميع الامور التي تعيننا بوصفنا
اعضاء في المجتمع العالمي . ان هذا الوضع ، محبوبا بحقيقة ان عددا اكبر من الدول
يطالب الآن بنصيب عادل من موارد العالم ، يشكلان اكبر تحد يواجهه هذه المنظمة
والميثاق الذى تقوم على اساسه .

اننا نحن الذين نتكلم باسم الدول الصغيرة نعرف ان فكرة سيادة امة مثل
بربادوس لم ترسخ جذورها بعد في اذهان بعض الاعضاء الاكبر حجما والاقدم عهدا في هذا
الجهاز .

والأمم المتحدة ، بسماحها لنا برفع صوتنا الى مستوى صوت أولئك الذين قد
يجتاحوننا ، تساعد على صون السيادة التي ظفرت بها الدول الصغيرة مؤخرا . وكما ذكر
داج همرشولد ببعده نظره في بيان ادلى به امام هذه الجمعية في ٢ تشرين الاول/اكتوبر
١٩٦٠ ، اى قبل ٢٥ عاما من اليوم ، ان الدول الصغيرة هي التي تحتاج الى الأمم
المتحدة لحمايتها . واستطرد قائلا :

"وانطلاقاً من هذا المفهوم ، فإن هذه المنظمة هي اولا واخيرا ، منظماتهم ، وانني اؤمن ايمانا عميقا بالحكمة التي سيتمكنون بها من استخدام هذه المنظمة ، وقيادتها" (A/PV.883 ، الفقرة (١) .

ونحن نعرف من علم الطب ان الانسان عندما يقترب من من الاربعين يتعرض جسمه لبعض التغيرات الفسيولوجية التي قد ينجم عنها في بعض الاحيان سلوك مضطرب . ويبدو ان النظام الدولي يخضع ايضا لتغيرات كهذه .

لقد تعلمت منطقة الكاريبي من التجربة المبريرة ان التعاون المتعدد الاطراف حيوى لبقاء الدول المفرى . وحكومة بربادوس تشعر بقلق بالغ ازاء ما يبدو انه ميل متزايد بين بعض الاعضاء الاقوياء المجتمع الدولي للنكوص عن التزامهم بالتعددية التي تمثل الاساس الذى تقوم عليه الامم المتحدة . والدلائل على ذلك عديدة وتنذر بالخطر ، ومنها تردد بعض الدول المتقدمة في الانضمام الى اتفاقية قانون البحار رغم ان من شأنها ان توفر فوائد هائلة ليس فقط للدول الصغيرة مثل تلك الواقعة في منطقة الكاريبي بل وللبحرية ككل ؛ وكذلك القرار الذى اتخذته بعض الحكومات بالانسحاب من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ؛ واخفاق المجتمع الدولي في ان يقرن التزامه المعلن ببرنامج الامم المتحدة الانمائي بالمستوى المطلوب من التعهدات والاسهامات . ورغبة بعض الدوائر - بل في الواقع اصرارها - على تدمير معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، وهو معهد خدم ولا يزال يخدم البلدان النامية الصغيرة خدمة جلية في مجالي التدريب والبحث .

ويقتنع عدد كبير من البلدان ، من بينها بلدى ، بأنه يتعين على المؤسسات ان تتكيف مع تغير الزمن ليتسنى لها الاضطلاع بولايتها على نحو فعال ، كما ينبغي ان يبدأ المجتمع الدولي في اجراء استعراضات دورية لجميع المؤسسات المتعددة الاطراف . الا ان فحص المريض وتشخيص المرض شئ وتحديد الدواء شئ آخر قد لا يكون فيه الشفاء بل الموت . ثم هناك الحوار بين الشمال والجنوب ، حيث تبعث المناقشات والمشاورات التي جرت حتى الان على خيبة الامل . ويرجع ذلك الى حد كبير الى الافتقار الى الارادة الحقيقية والالتزام الصادق من جانب بعض الحكومات للتوصل الى نهج مقبول لتصحيح الاختلالات القائمة في النظام الاقتصادى الدولي . ونأمل ان تؤدى الجهود التي بذلتها الدول الفنية مؤخرا لحل المشاكل فيما بينها ، الى تفهم اكبر للمصاعب التي نواجهها وادراك الحاجة الى نظام اقتصادى دولي جديد .

ومن الظواهر الخطيرة ، بل يمكن ان نقول الاعراض الخطيرة ، لمرض دولي جديد هو ما يسمى 'الوصول الى مرحلة النضج' وفيها ، كما يعلم اعضاء الجمعية ، يطلب الى البلدان التي تصل الى مرحلة معينة في تنميتها ان تتحمل قدرا اكبر نسبيا من المسؤولية عن تلك التنمية .

وقد يبدو ذلك سليما تماما . فليس هناك بلد في هذه الجمعية العامة لا يرحب بتطوره صوب التنمية الذاتية ، بسمادة وعن طيب خاطر .

لكن المشكلة هي ان هذا "المبدأ الرائع" يجرى الان تطبيقه وفقا لعدد من الصيغ الحسابية البسيطة التي وضعت وتطبق من جانب واحد باسلوب متعسف اشبه باسلوب بركروستى الشهير الذى كان يشد او يكسر اطراف ضيوفه لكي تتلاءم مع طول الفراش . ولذلك فان اى بلد يخطئ ويدير اعماله بشيء من الحكمة ، يتعرض لخطر بالغ وهو ان يعتبر قد وصل "الى مرحلة النضج" ، بغض النظر عن ندرة موارده الاقتصادية وضعف اقتصاده .

ويعني ذلك من الناحية العملية ، استبعاد هذا البلد من الحصول على معظم اشكال المساعدات المالية الميسرة بالرغم من ان ميزانيته الكلية قد تقل عن

ميزانية ادارة من الادارات الكبيرة في مدينة رئيسية . هذا يدل على عدم الاحساس بالواقع ، وهو امر غير جدير بالاهوة الدولية .

ولكن ربما تكون اهم سمات سياسة "الوصول الى مرحلة النضج" هذه انها تقوم على اساس التطبيق الاوتوماتيكي لصيغة عشوائية ، وذلك انها تفترض انه عندما يلاحظ ان دولة ما ارتفعت عن مستواها الادنى ، ينبغي قمعها وبالتالي عدم تشجيعها على التطلع لان تكون دولة مانحة بدلا من كونها دولة متلقية للمساعدة .

وكما اوضح الكثير من المتكلمين الذين سبقوني في هذه المناقشة ، فان المجتمع الدولي يواجه أزمة خطيرة تتعلق بالديون الهائلة التي تدين بها البلدان النامية للمؤسسات العامة والخاصة على السواء في البلدان المتقدمة . وهناك توافق متزايد في الآراء على ان طبيعة هذه المشكلة تتجاوز نطاق حسابات الربح والخسارة البسيطة . كما ان فكرة التخلف عن سداد الديون لا تلقى قبولا لدى العديد من الحكومات ومن بينها حكومة بلادي ، بالرغم من ان عدم السداد ساهم بدور كبير في نمو عدد من البلدان التي اصبحت من اغنى بلدان العالم .

اننا نخشى انه اذا لم تصف البلدان المتقدمة لنداءات جيرانها الفقيرة ، فقد يلجأ من يصيبهم اليأس منهم الى اتخاذ مبادرات غير واردة حتى الان . الامر الذي قد يفسره البعض في البلدان النامية ، ولاسباب وجيهه ، بانه من اعمال العدوان الاقتصادي مما يمكن ان يؤدي الى اجراءات الانتقام الاقتصادي ، والى دائرة من السلوك التي لا يمكن الا ان تعرض للخطر كل معايير السلوك الدولي التي سلمنا بها جميعا .

وترغب البلدان النامية في ان تحصل على اية فوائد يمكن ان تجنيها من النظام الدولي . ولها مصلحة واضحة في وجود سبل تجارية مفتوحة يمكن الاعتماد عليها . وما يؤرق البلدان النامية هو اندفاع بعض الدول الى انتهاج السياسات الحمائية الضارة التي تؤدي الى عرقلة الامكانيات التجارية للبلدان النامية وتؤدي في النهاية الى تعرضها للوقوع في مزالق التبعية التي تدعي البلدان المتقدمة انها تريد إخراجها منها .

ان امكانيات البلدان الجزرية النامية الصغيرة امكانيات محدودة . فلم يكن من حظها ان يتوافر لديها ذلك الكم الوفير من الموارد البشرية والمادية التي حظيت بها جيرانها من البلدان الكبيرة . وهذه البلدان ، على الرغم من الطابع الخاص الذي تتسم به مشاكلها لم تستطع اقناع العالم الصناعي بضرورة اقرار نظام ملائم . ومن الصعب ، بل من المستحيل في بعض الاحيان ، ان تحرز هذه البلدان اى تقدم عندما يستمر تجاهل الحجج التي تسوقها بغية النظر اليها باعتبار خاص في ضوء ظروفها الخاصة والصعبة للغاية .

ويتوافق الاحتفال بالذكرى الاربعين ايضا مع السنة الدولية للشباب التي تحتفل الامم المتحدة بها الآن . ومن المهم ان يوجه اهتمام المجتمع الدولي من جديد الى مصالح شباب العالم ولاسيما في وقت يتعرض فيه الكثيرون منهم ، بسبب الاتجار الدولي في العقاقير المخدرة واساءة استخدامها ، الى خطر ضياع مستقبلهم او توقف تطورهـم على اقل تقدير .

ولقد اعرب في كثير من المحافل عن مشاعر القلق بشأن ما تشكله المخدرات من اخطار . ولقد استمعنا من قبل في هذه الدورة الى عبارات القلق الذي اعرب عنه العديد من الممثلين - والحقيقة ان القرارات ١٤١/٣٩ و ١٤٢/٣٩ يقدمان الدليل على ان الجمعية العامة قد وطنت العزم على مواجهة مشكلة العقاقير غير المشروعة .

ويقوم الاتحاد الكاريبي بعملية تجميع للمعلومات ، تستخدمها جميع حكومات الاقليم ، بشأن الاتجار في المخدرات ونقلها وتعاطيها واعادة تأهيل المدمنين . ومشكلة العقاقير غير المشروعة هي مشكلة دولية لا يمكن حلها الا من خلال الجهود التعاونية ولاسيما المشاركة في المعلومات المتعلقة بها بين جميع اعضاء المجتمع الدولي .

وثمة مشكلة خطيرة اخرى تسترعي الانتباه هي مشكلة الارهاب ، وربما كانت البلدان الصغيرة مثل بربادوس تخشى المرتزقة اكثر من خشيتهـا الارهابيين ، وذلك لانها اذا لم تكن على استعداد لاقامة منشآت عسكرية كبيرة ، ستتعرض لزعزعة استقرارها

من جانب عصاية من المرتزقة المحترفين والمسلحين جيدا . ومع ذلك ، فلا يسم أي عضو مسؤول في المجتمع الدولي إلا أن ينظر باشمئزاز إلى أعمال الإرهاب الوحشية التي تحيق بالابرياء من وقت لآخر . وينبغي عدم تقديم أي مساعدة للإرهابيين أو المرتزقة ، ولا جدال في أن الوقت قد حان لكي تعمل أمم هذا العالم بحزم للقضاء تماما على هاتين المحتنتين .

ومنذ أربع سنوات ، ناشد سلفي ، من فوق هذا المنبر ، هذه المنظمة :
 "... أن تضع حدا لهذه المهزلة ، وأن تتحرك بسرعة للضغط على جنوب

افريقيا لتعود إلى صوابها أو إخضاعها". (A/36/PV.11 ، ص ٥٧).

ولم يترك النظام العنصري أي شك لدى أحد بأنه لن يعود إلى صوابه . وقد أثبتت الأحداث الأخيرة بشكل واضح أن ذلك النظام في طريقه إلى الهزيمة ، لأن أعمال القلقة الداخلية والضغط الخارجية تظهر الآن ما يمكن أن تحققه الإجراءات المتضافرة من جانب المجتمع الدولي إذا قام اصدقاء جنوب افريقيا وحلفاؤها المؤثرون بتعديل أعمالهم بما يتفق والآراء التي يعلنون عنها .

وينبغي أن تواكب الاحتجاجات العامة للتعبير عن الاشمئزاز ازاء الفصل العنصرى أعمال مملومة لانهاء الوسائل الوحشية والبربرية المستخدمة لتوطيد نظام الفصل العنصرى الشرير .

ويلاحظ وفد بلدى بارتياح الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها بلدان ديمقراطية كثيرة لكي تظهر دونما ظل من الشك أنه من غير الجائز التعامل بالطريقة المعتادة مع جنوب افريقيا . ويأمل وفد بلدى أيضا أن أولئك المظللين ممن دافعوا عن نظام الفصل العنصرى والذين صمموا على شن حملة رومانتيكية لمؤازرة ذلك النظام لن يتراجعوا عن موقفهم فحسب بل سيلحقهم استنكار المتحضرين في كل مكان بما يؤدي الى التفكيك السريع لاوصال نظام الفصل العنصرى الكريه .

ويتوقع وفد بلدى أن يتلقى النضال ضد الفصل العنصرى دفعة قوية باعتماد مشروع الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصرى في مجال الرياضة خلال هذه الدورة . ومما يبعث على ارتياحنا العميق أن اللجنة المختصة قد تمكنت أخيرا من إكمال مهمتها والتوصية باعتماد مشروع الاتفاقية . لقد عملت هذه اللجنة ، التي تقوم فيها بربادوس بدور نشط للغاية ، لسنوات طويلة ، في الاضطلاع بهذه المهمة الكبيرة والصعبة . ونتيجة للعمل الشاق والمشاورات الجادة والمفاوضات المشابرة وحسن النية بزغ مشروع الاتفاقية (A/40/36) لمساعدة المجتمع الدولي على تضييق الخناق على الفصل العنصرى . ونحن نرفض رفضا قاطعا الفكرة القائلة بأن الانسان يمكن أن يعتبر أقل آدمية لأن لون بشرته أسود .

وفي ناميبيا ، يواصل نظام جنوب افريقيا العنصرى تجاهل ارادة المجتمع الدولي وينكر على شعب ذلك البلد حقه في تقرير المصير . ويرى وفد بلدى أن تحرير ناميبيا من قبضة مظهديها من جنوب افريقيا يعتبر مسألة عاجلة ، ويأمل في أن لا يحمل نظام جنوب افريقيا القمعي على أى عون آخر عن طريق خلط حقوق الشعب الناميبى بمسائل سياسية خارجة عن الموضوع .

وكما لو لم يكن ذلك كافيا ، فإن البلدان المجاورة مازالت تعاني من انتهاك

سلامتها الاقليمية على أيدي ذلك النظام الكريه . وربما لا يكون هناك ما هو أفضل لتوضيح الحاجة الى الجهود التعاونية من جانب الدول الكبرى في العالم كما نص عليه الميثاق أكثر من كون النظام العنصري غير الشرعي في بربادوس أصبح بما في حوزته من آلات حربية هائلة في غير حاجة لان يخشى انتقام الدول العزلاء نسبيا ، الواقعة فسي متناول يده .

إن الحالة في أمريكا الوسطى تبعث على قلق واضح لبربادوس . وقد إنضمت حكومة بربادوس الى جيرانها في منطقة الكاريبي في إعادة تأكيد دعمها لعملية كونسادورا ، وهي تدعو مرة أخرى كل الأطراف المعنية لأن تمتنع عن اتخاذ أى إجراء من شأنه أن يقوض هذه المبادرة الحيوية التي تستند بشكلها الحالي الى المبدأ القائل بأن من ينبغي أن تحل مشاكل المنطقة بطريقة تفضي الى تحقيق السلم والاستقرار في نصف الكرة هذا . ولبلوغ هذا الهدف فإن التعاون الحر بين البلدان المعنية مباشرة بهذا الوضع أمر لا غنى عنه .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ، تؤكد حكومة بربادوس مرة أخرى اقتناعها بأن قضية فلسطين هي لب هذا الصراع وأن السلم الدائم في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا باحترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في أن يكون له وطن . ونؤكد من جديد تأييدنا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ينص على أن من العناصر الاساسية للتسوية انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة والاعتراف بحق كل الدول في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ويسر وفد بلدي أن يعلن أن بربادوس تشارك في خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، وفي خطة العمل للجنة الامريكية للمرأة . ومما يزيد من توضيح التزامنا فيما يتعلق بدمج المرأة وتطويرها على الصعيدين الاقليمي والدولي اشتراكنا في مؤتمر منتصف العقد في كوبنهاغن ومؤتمر نهاية العقد في نيروبي .

وفي الجبهة الداخلية ، طبقت حكومة بلدي تدابير تشريعية وغيرها لكفالة تمتع المرأة بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الرجل في مجتمعنا .

وينبغي ألا ننسى أن هذه الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة تتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاقات هلسنكي بشأن حقوق الإنسان ، وبالرغم من الخير الوفير الذي كان يؤمل من هذه الاتفاقات فإن كثيرين من مكان العالم لا يتمتعون اليوم بأية حقوق سياسية حقيقية . ومسألة حقوق الإنسان هي مسألة التسامح الإنساني ، وهي تكشف عن النتائج التي نصل إليها عندما نرفض الاستماع إلى الرأي الآخر . فهناك الآلاف من الرجال والنساء والأطفال في كل أركان المعمورة يعانون بسبب آرائهم الدينية أو السياسية أو لون بشرتهم أو حتى هجاء أمماتهم . وما زالت حالات التعذيب والسجن والاعدام دون المحاكمات الواجبة سائدة في عالمنا .

ونحن نرى أن من المقاصد الأساسية لهذه المنظمة مساعدة المجتمع العالمي فكرياً وتحديد وإرشاء وميمنة نظام عالمي لحقوق الإنسان . وهذه ليست مهمة سهلة ، إذ أنه يوجد بين الدول الـ ١٥٩ التي تتشكل منها هذه الهيئة الكثير من الثقافات والقيم والمفاهيم المتعلقة بطبيعة ومقاصد الإنسان والمجتمع والحكومات . وفي محاولتهم لتقريب التنوع الموجود في هذا العالم ، حدد مؤسسو هذه المنظمة لأنفسهم ولخلفائهم مسؤولية جسيمة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الحوار المستمر والمباشر . ونحن لا يمكننا أن نكل ، كما إنه لا يمكننا أن نفشل .

وليس شمة شك في أن كثيراً من الأمور الطيبة حدثت في العالم خلال السنوات الأربعين الماضية . فقد ارتقى العقل الإنساني إلى آفاق لم يسبق لها مثيل في العالَم وفي الصناعة والزراعة وفي الفنون . ولقد فتتتنا الذرة ؛ وصنعنا الحاسبات الالكترونية والتوابع الامطناعية ؛ ونستطيع الغوص إلى أعماق المحيطات ؛ وسبقنا سرعة الصوت ؛ وقضينا على الكثير من الامراض الفتاكة التي كانت تتفشى وتقتصر من حياة الإنسان ، وجعلنا تكنولوجيا الاتصالات تمكن كل أرجاء العالم من إتصال بعضها ببعض . ولم يكن التفوق الاخلاقي غائباً في كثير من الاحيان فقد أكد لنا موهنداس غاندى ومارتن لوتر كنغ على النوعية الغائقة لروح الانسان وقدرتها على أن تواجه بشجاعة مسا يعرض لها من أخطار .

لذلك فقد أبدينا ، في مجالاتنا الروحية والمادية ، قدرة على التوصل إلى
إجابات وحلول للمشاكل التي أثقلت كاهل الانسان لوقت طويل . إلا أنه بالرغم من هذه
المعرفة ، فإن الانانية والجشع ظلا يسممان حياتنا . وبالرغم من الثروات الهائلة
الموجودة في هذا العالم ، فإن هناك الملايين من الفقراء ، وبالرغم من وفرة الغذاء
المنتج يموت الآلاف يوميا من الجوع .

وتخضع البلايين من الدولارات في كل سنة لتحسين الأسلحة وتخزينها لحرب لا معنى
لها ، بينما تشغل الديون كاهل البلدان الصغيرة في معيها لأن توفر لشعوبها القسندر
اليسير من السلامة الانسانية .

والواقع أنه بالرغم من إنجازاتنا العظيمة والجديرة بالثناء فإننا نبدو
عاجزين عن أن نتبين حقيقة بسيطة مؤداها أننا مسؤولون عن إخوتنا .

ونحن نعلم جميعا أنه ما دام الظلم ماثدا فلن يكون هناك سلم ، وما دام هناك توزيع مجحف لموارد هذا العالم ، وجنس يقلل من انسانية جنس آخر ، وأهرياء مسجون الرجال والنساء والأطفال يظلون مشردين وبلا دولة ، وبلد يستغل بلدا آخر ، ونصف العالم حر ونصفه الآخر مكبل بالأغلال ، سواء بأغلال الجوع أو المرض أو الخوف من الأسلحة ، فلن يكون هناك سلم . وطالما أن الكبار والاقوياء ينظرون الى الصغار والضعفاء بإزدراء ، فسيكون هناك توتر في هذه الهيئة وفوضى في العالم .

وفي ظل هذه الخلفية القاتمة ، نشعر بأنه ينبغي لنا تكرار كلمات أميند... العام الموقر ، وهو رجل كرس جهوده التي لا تكل لتحسين منظمتنا : اذ قال في خت... تقريره في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ :

"لننظر قبل كل شيء ، بهذه المناسبة ، الى الامم المتحدة نظرة مؤسسيها لها ، بوصفها الامل العملي للمستقبل وليست مجرد الحامل التعيين لآعباء الماضي" . (A/40/1 ، ص ٢٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى المتكلم الاخير في

عصر هذا اليوم . وقد طلب بعض الممثلين السماح لهم بممارسة حق الرد . وأود أن أذكّر الاعضاء بأنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ تحدد مدة الكلمة الاولى التي تلتقي ممارسة لحق الرد بعشر دقائق ، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، ويتكلم الممثلون من مقاعدهم .

السيد البير قدار (العراق): إن وفد بلادي يقدر خيبة الامل التي أحس

بها كل الذين توقعوا أو تمنوا أن يتضمن خطاب وزير خارجية النظام الايراني توجه... نحز حقن الدماء والجروح للسلم مثلما لا تخفى على أحد معادة جميع القوى الشريرة وفي مقدمتها اسرائيل لتمسك النظام الايراني بمواصلة الحرب وسيلة لتحقيق أهدافه السياسية المعروفة والشاذة ، مواصلا بذلك تعريض منطقتنا لمخاطر زعزعة الاستقرار وتبديد الطاقات البشرية والمادية وميسرا جراء ذلك السياسات الصهيونية والدولية الرامية الى التدخل في شؤون المنطقة لاحتلال أو احتواء أجزاء منها بما يعرض مصالحها والامن والسلم اقليميا ودوليا لمخاطر اضافية .

ومما يسترعي الانتباه أن الجمعية العامة لم تشهد أي متحدث يطالب باستمرار الحرب التي أشعل النظام الإيراني فتيلتها ويتحمل وزر مسؤولية استمرارها منذ أكثر من خمس سنوات تجسيدا لأطماعه التوسعية المريضة التي يسميها "تصدير الثورة" والتي أفصح عنها صراحة في وسائل الاعلام منذ توليه المسؤولية في إيران . لم يطالب باستمرار هذه الحرب سوى وزير خارجية النظام الإيراني . وقد جراه في ذلك وزير خارجية الكيان الصهيوني الذي أشار إدعاءات أفرزتها حالة الحرب دون أن يتطرق إلى مسألة انتهائها ولو من باب النفاق . وربما ردعته عن ذلك فضائح التعاون التسليحي المشين بين النظامين الإيراني والصهيوني .

لقد أشار الوزير الإيراني في كلمته إلى عدد من الاتفاقيات الدولية وطالب بالتزام العراق بها . إن وفد بلاده يؤكد استعداداه أن يجلس مع الأمين العام للأمم المتحدة ونتعهد بتنفيذ الاتفاقيات الدولية كافة ومنها الاتفاقيات التي أشار اليها الوزير الإيراني على أن يكون ميثاق الأمم المتحدة في مقدمة تلك الاتفاقيات باعتباره أعلى وأعلى اتفاقية دولية في عالمنا المعاصر . ومن البديهي أن يتعهد النظام الإيراني أيضا بذلك وإلا فإنه ينتقي جزئيا ويختار ما يناسبه في محاولة ساذجة لتبرير لجوئه إلى القوة لتحقيق أهدافه السياسية المعروفة . وعلى السيد ولايتي أن يحلل التناقض بين إدعاءه الباطل بأن العراق استخدم القوة لحل خلافه مع إيران وبين تأكيدده هو في خطابه اليوم استمراره على حل الخلاف مع العراق بالقوة .

إن وفد بلاده يتحدى السيد ولايتي أن يعرض للجمعية العامة أية وثيقة يؤكد فيها النظام الإيراني التزامه بالاتفاقيات المعقودة والمبرمة بين البلدين ليؤكد مصداقية ادعاءه أن العراق قام بالغاء أية اتفاقية من جانب واحد .

أما المحاضرة الطويلة التي ألقاها السيد ولايتي حول دور مجلس الأمن وأسلوبه حل المشاكل المعروضة عليه فإننا نشكر تقويمها لأعضاء المجلس المحترمين وبقيّة

أعضاء الأمم المتحدة الذين خولوا المجلس بموجب الميثاق للعمل نيابة عنهم في كل ما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين .

ويود وفد بلادى أخيرا أن يعرب عن إرتياحه العميق لتطابق سياسته ومواقفه مع أحكام ومبادئ القانون الدولي وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك مع مبادئ حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وأن يؤكد مواصلة استعدادة لحل النزاع مع ايران بالطرق السلمية وعلى أساس الشرعية الدولية ، وللتجاوب البناء مع كافة المساعي الخيرة الرامية الى احلال السلام وفق تلك الاحكام والمبادئ .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): مما لا يخفى على أحد أن النظام العراقي شن عدوانه على جمهورية ايران الإسلامية في وقت اضطررنا فيه ، نظرا لطبيعة ثورتنا ، وشأن ما يحدث في أعقاب كل ثورة ، الى تسريح جيش الشاه ومن ثم لم يكن لدينا أية قوة عسكرية . بل إنه لم يكن لدينا قوات الامن اللازمة لصون الامن داخل البلاد ولذا انشأنا لجانا عادية ، لجانا تضم أشخاصا غير مدربين مثلي ومثلكم يا سيدي الرئيس ، لتعنى بمشاكل الامن في المجتمع الثوري . وكنا بالفعل في حالة فوضى ثورية .

وإعتقادا من الرئيس مدام حسين بأن الامور قد دانت له ، شن حرب العدوانية ضدنا واحتل ودمر قدر استطاعته .

تلك هي الحقيقة التي يعرفها الجميع . ولكن لماذا شرع في ذلك ؟ للرد على ذلك نسوق تصريحات كثيرة صدرت عن المسؤولين في نظامه . فاولا ، قال ممثل حزب البعث في ايار/مايو ١٩٨٠ ما يلي :

" من حقنا أن نسقط نظام إيران الإسلامي " - واطلقوا عليه وصف " نظام إيران الفارسي العنصري " - "ويجب علينا أن نشحذ قواتنا العسكرية لتحقيق هذا الهدف "

وقال سعدون حمادي وزير خارجية العراق السابق في تصريح نشرته صحيفة " القبس " في عددها الصادر في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ :

" اذا لم يكن تغفلنا العسكري في إيران كافيا ، فسوف نتوغل حتى يقولوا 'كفى' " .

أما الإقتباس الثالث فهو عن الرئيس العراقي مدام حسين وقد نشر في صحيفة "السياسة" في العدد الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ويقول فيه "اننا سنقسم إيران" . وأقول انه حقا لبيان رئاسي بليغ . وهناك أيضا طارق عزيز الذي

ما زال في منصبه والذي قال في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨١ ما يلي: "سوف نقسم إيران الى دويلات صغيرة" .

تلك هي النوايا التي أفصحت عنها السلطات العراقية رسميا فيما يتعلق بحربها العدوانية ضدنا . ونحن نعتقد انه قد فات أوان تغيير الماضي والقيام بمبادرة سلمية .

وبالرغم من جهود القوى الإمبريالية التي تدعم العراق فإن المجتمع الدولي والرأي العام العالمي يدرك تماما حقيقة النوايا العراقية ولن يأخذ بتلك الحجج الواهية على الإطلاق . ذلك أن سلوك العراق في حربها العدوانية ضد جمهورية إيران الإسلامية يعد دليلا آخر على حقيقة النوايا اللاإنسانية لدى الحكام العراقيين . وما من أحد في العالم لا يعرف بأمر استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين وإنتهاك ما يكاد أن يكون جميع قواعد القانون الدولي المتعلقة بالسلوك في الحرب .

ومما يؤسف له أن الممثلين العراقيين يحاولون الاستخفاف بعقول أعضاء الهيئة الدولية ويسعون الى إنكار حقائق معروفة تماما ومسجلة تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية وبغير ذلك من الاعمال الإجرامية التي ارتكبوها في الحرب . إن تقرير الفريق الذي شكّله الأمين العام وكذلك الملاحظات الواضحة التي أبداهها المجتمع الدولي توفر دليلا ملموسا على جرائم الحرب العراقية . ونحن لا نعرف لماذا لا يعمل المجتمع الدولي على تطبيق العدالة على مجرمي الحرب بل يسعى أحيانا الى أشياء أخرى .

وقد أصبح من الجلي لدى الرأي العام العالمي أن سلوك النظام العراقي خلال السنوات الخمس الماضية يدل على أنه لا يقيم أي اعتبار للقانون الدولي ، ولا للالتزامات الدولية مثلا .

ولهذا السبب نرى أنه لا ينبغي لأحد أن يثق بتوقيع الحكام الحاليين في العراق . ونحن على أتم استعداد لإقامة السلم ، السلم مع شعب العراق وليس مع أولئك الذين إنتهكوا جميع قواعد القانون الدولي وأخلّوا بكافة إلتزاماتهم الدولية . لقد

إنتهكوا اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ ، وإنتهكوا الوقف المؤقت الذي أبلغه لنا الأمين العام للأمم المتحدة ، وإنتهكوا بروتوكولات عام ١٩٢٥ فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية ، وإنتهكوا كل شيء تقريبا . فلماذا يتعين علينا أن نحترم توقيع هؤلاء الناس ؟

أما بالنسبة لإدعائهم بأن جمهورية إيران الإسلامية تشتري أسلحة من النظام الصهيوني أو أن بينهما صلة من أي نوع فيكفيها القول أن شيمون بيريز ذكر صراحة في أوروبا أن إيران يجب ألا تكسب الحرب . وللتأكد من أننا لن نكسب الحرب ، الأمر الذي يتعارض تماما مع مصالح الصهاينة والإمبرياليين في المنطقة ، قرروا جميعا دعم النظام العراقي حتى يظل محتفظا بكيانه المتداعي ، لا شيء إلا لإثبات أننا لن ننتصر في الحرب .

والواقع أننا انتصرنا بالفعل ، فقد طردنا كل القوات العراقية من أراضيها . وإذا كان المجتمع الدولي على استعداد لإنزال العقاب بالمعتدي ، فليفعل ذلك أو فليترك لنا هذا الأمر . بيد أنني واثق من أن الجميع مازالوا يذكرون أن هيس حمل رسالة من هتلر إلى لندن يعرض فيها السلم على الحلفاء . ولن ينسى أحد أن الحلفاء لم يقبلوا اقتراح السلم . ويرى الجميع أن الحلفاء كانوا على حق .

السيد البيرقدار (العراق): إن مندوب إيران جدير بالثناء على

مداخلته التي أكد فيها بياني عندما انتدب لنفسه الحق في أن يحدد من يمثل الشعب العراقي ومن لا يمثل له ، ومن المعروف إنه ليس لإيران أي دخل في هذا الموضوع . إنني أود فقط في نقطة واحدة أن أضيف تحديدا جديدا للوفد الإيراني أن يقدم لهذه الجمعية الموقرة وشائق تتضمن ما زعمه عن تصريحات لمسؤولين في بلدي ، تتضمن هذه التصريحات بكاملها وليست منتزعة كما يحلو للنظام الإيراني أن يتصرف وفق نفس المنهج حول القوانين والاتفاقيات الدولية .

السيد رجائي خراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): لقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه العميق ، وفي سياق آخر أدان إنتهاك حكام العراق للقانون الدولي الإنساني . وتتوافر الآن الوثائق الدامغة التي تبين انتهاك العراق للقانون الدولي الإنساني ولجميع إلتزامات العراق الدولية تجاه جمهورية إيران الإسلامية . والجميع يعلمون بذلك . واعتقد في هذه الظروف إنه ليس هناك من سيكتفي بتوقيع العراق . ونحن على إستعداد لتحقيق السلم ، ولكن السلام مع من يمكن احترام توقيعه فعلا . ومن ثم نعتقد أن بادرة السلام التي يتقدم بها الوفد العراقي هي مجرد تعبير عن اليأس ، وهي نتيجة له . وبالتالي لا يمكن ولا ينبغي أن تؤخذ مأخذ الجد .

والقضية الثانية التي تتجاهلها السلطات العراقية هي أن منتهكي القانون الدولي وأيضا مجرمي الحرب يستحقون نوعا من العقاب . واعتقد انه لابد أن يقوم أحد بتنفيذ العقوبة . ونأمل أن يكون هناك في مجمل الهيئة الدولية من يدرك إنه ينبغي توجيه نوع من العقاب للرئيس مدام . عقوبة بسيطة ، ربما بالكلمات والتعبير . ولا أعني حكما جنائيا أو حكما بالإعدام . بل إن مجرد الإعتراف بحقيقة انهم مجرمو حرب سيبعث على راحتنا ، وسيتحقق قدرا كبيرا من الإرتياح للضحايا . وبمجرد أن يتم ذلك ، اعتقد أن عملية التوصل الى تسوية للحرب ستتيسر بصورة كبيرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥